الأمـم المتحـدة

S/PV.5522

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٢٢**

الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد بيريرا بلاسنثيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليوزنمين
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد ماكايات – سافويس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد شينيو

جدول الأعمال

قـرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/707)

06-51927 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/707)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وصربيا وفنلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم أعضاء المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيدة ساندا رسكوفيتش - إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة رسكوفيتش - إيفيتش (صربيا) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد روكر لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/707، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام.

السيد روكر (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، وإنني ممتن لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس على الدعوة التي وجهت إليّ. لقد توليت مسؤولياتي الجديدة قبل بضعة أيام فحسب، إلا أنني كنت نائباً للممثل الخاص لمدة سنة ونصف السنة، وبالتالي لست حديث عهد بكوسوفو.

وأرحب بحضور رئيس وزراء كوسوفو، السيد عجيم تشيكو، في هذه الجلسة. فحضور رئيس حكومة كوسوفو أصبح سمة معتادة في هذه الجلسات، وهذا أمر سليم ومنصف ما دمنا نناقش مستقبل شعب ذلك الإقليم.

إن عملية تحديد المركز تهيمن على جدول الأعمال السياسي في كوسوفو في الوقت الحاضر، وسيستمر ذلك إلى يتم تحديد المركز النهائي للإقليم. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعتبر من أولوياتها دعم المبعوث الخاص ومكتبه في السعي إلى إنجاز مهمته الدقيقة والصعبة، مع التسليم بأن البعثة ذاتها ليس لها دور في تقرير المركز النهائي

لكوسوفو. يسود حاليا في كوسوفو شعور عام بأن مرحلة جديدة في تاريخ كوسوفو أوشكت أن تبدأ، وهذا يبعث الأمل في نفوس أغلبية الشعب، ولكنه يشعر بالقلق أيضا لأن النتيجة ما زالت غير مؤكدة. فعلى الرغم من استمرار إحراز تقدم، وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تواصل العمل جنبا إلى جنب لتحسين شؤون الحكم في كوسوفو، ففي خلفية جميع الأنشطة يكمن الآن إحساس بعدم اليقين إزاء المستقبل. وثمة انطباع أود أن أتركه للمجلس اليوم، وهو أن كوسوفو بحاجة إلى التخلص من هذا الإحساس، والمضي على طريق التقدم.

ومن المشجع بالنسبة لمستقبل كوسوفو أن المفاوضات المتعلقة بتحديد مركز كوسوفو مستقبلا كان يجريها على الجانب البرشتيني فريق وحدة بقيادة الرئيس سيبديو. كما حقق زعماء المعارضة في تلك العملية توازنا صعبا بين التضامن في إطار فريق الوحدة ووقفة داخلية انتقادية إزاء أداء الحكومة، وهذا أمر طبيعي في السياسات الديمقراطية. وإلى جانب عملية تحديد المركز، ما زالت هناك حاجة إلى توفير الإدارة الرشيدة والخدمات العامة لشعب كوسوفو. وبفضل القيادة النشطة لرئيس الوزراء سيكو، ظلت سرعة العملية عند المعدل الذي أبلغنا عنه في عرضنا الماضي في شهر حزيران/يونيه.

كما أن برنامج المعايير حظي باهتمام أكبر منذ عرض فريق الاتصال على الحكومة في ٩ حزيران/يونيه، قائمة من ١٣ أولوية، استخلص معظمها من نتائج التقييم التقني الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن تنفيذ المعايير. والقائمة التي عرضها فريق الاتصال على الحكومة حددت مجالات رئيسية تتعلق أساسا بحماية حقوق الأقليات والطوائف، وعلى سبيل المثال، وضع قوانين جديدة بشأن التراث الثقافي واللغات وما إلى ذلك. وقد كرست مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، اهتماما كبيرا للوفاء بالمواعيد التي حددها فريق الاتصال. وتم حتى الآن إنجاز معظم الأولويات، أما الأولويات المتبقية، فهي تحرز تقدما وفي طريقها للتنفيذ في المواعيد المقررة. وأشكر فريق الاتصال على ذلك الإسهام في عملية المعايير، والذي ساعد بلا شك في الإبقاء على زخم التنفيذ.

وفي الوقت ذاته، كانت خطة كوسوفو لتنفيذ المعايير، التي تمت صياغتها في عام ٢٠٠٤، تحتاج إلى تنقيح لتعبر عن الواقع المتغير. ومن ثم، اعتمدت الحكومة في الشهر الماضي خطة عمل لتنفيذ شراكتها مع أوروبا. وخطة العمل هذه تشكل الآن الركيزة الأساسية للتكامل الأوروبي والعمل الخاص بالمعايير، ومن ثم تدمج العمليتين اللتين تشتركان في هدف واحد، وهو تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وثمة مجال يثير في نفوسنا قلقا خاصا وهو الحالة في شمال كوسوفو. ففي أيار/مايو وقعت عدة حوادث أمنية أثارت ضجة إعلامية، وتم تصويرها من جانب بعض قادة صرب كوسوفو والسلطات الصربية، بدون أية أدلة، على أنها اعتداءات ذات طابع عرقي. وقد استغلت المجالس البلدية في شمال نهر إيبار هذه الحوادث لوقف كل أشكال التعاون مع سلطات بريشتينا. ولا تزال تلك المقاطعة مستمرة، رغم أن تلك البلديات ما زالت تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي نفس الوقت، قامت بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بتوسيع وتعزيز حضورهما الأمني شمال نهر إيبار على نطاق واسع.

ولا تزال جرائم عنف خطيرة تحدث هناك، مثل انفجار قنبلة يدوية في حانة صربية شمال ميتروفيتشا، وما أعقب ذلك من رد عنيف ضد المارة غير الصربيين. وقد اضطررنا إلى إغلاق الجسر الرئيسي الذي يربط بين جانبي

المدينة عدة أيام، ولكننا شرعنا الآن في إعادة فتح المعبر لأن الحالة أصبحت أكثر استقرارا. والجرائم العنيفة لا بد من شجبها والمحاكمة عليها بكل قوة القانون، أينما تحدث. ولكن المحاولات المتكررة لتصوير كوسوفو على أنها مكان يتعرض فيه السكان غير الألبان، وبالذات صرب كوسوفو، لاعتداء مستمر، ويقعون فيه يوميا ضحايا جرائم عرقية، لا يمكن تبريرها على الإطلاق. فهي لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

وسيتعين على الصرب والألبان أن يعيشوا معا في كوسوفو بغض النظر عن نتيجة مناقشات تحديد المركز. ونعلم جميعا أن هذا الأمر لن يكون سهلا، ولكننا في الحقيقة نلمس أمثلة كثيرة مشجعة في كوسوفو، حيث بدأ الناس بالفعل يجدون حلولا عملية لمشاكلهم المشتركة ويضعون الأسس لكوسوفو المتعددة الأعراق. ولكن هذه، بداهة، ليست الحالات التي تجذب الاهتمام والشهرة.

وفي هذا السياق، أؤيد بشدة مبادرة المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية، السفير رولف إيكيوس، الذي يعتزم أن يطلق في تشرين الأول/أكتوبر نهجا منظما ومنهجيا لتشجيع المصالحة.

إن بلغراد تحتفظ بنفوذ قوي على مواقف صرب كوسوفو. وأتمنى أن توجه سلطات بلغراد إشارة واضحة إلى صرب كوسوفو تفيدهم بأن مستقبلهم يكون في كوسوفو إن رغبوا في ذلك، وأنه ما من سبب يدعوهم إلى مغادرتها، وأن عليهم أن يبحثوا عن سبل للتعاون مع سلطات كوسوفو المنتخبة. على أن يكون الجزء القيم من تلك الإشارة سحب التوجيهات التي تخير الصرب العاملين في الخدمة العامة بين ترك جدول رواتب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، أو فقد الرواتب الإضافية والمزايا الأخرى التي تدفعها بلغراد. وأنا على استعداد للعمل مع بلغراد لبناء كوسوفو التي يمكن فيها لجيران لهم مثل هذا الماضي المضطرب أن يهتدوا أخيرا إلى مستقبل مشترك.

وقد واصلت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة حملاتها للتوعية، كما يواصل ممثلو الحكومة البحث عن أنصار من غير الصرب وطمأنتهم. ولكن هذه الحملة لم تكن دائما ناجحة في كسب الثقة. وعلى سبيل المثال، رفض الصرب في جيب فيليكا هوتشا مؤخرا مقابلة رئيس الوزراء. وحكومة كوسوفو، بكل تأكيد، تقع عليها مسؤولية كسب ثقة كل مواطنيها – ولكن إن لم تكن هناك ولو حتى رغبة في الحوار من جانب محاوريها، فإن قدرتها على تحقيق النجاح تكون إذن محدودة.

وحقيقي أن وضع صرب كوسوفو صعب. فهم يخافون على مستقبلهم، ولا يعرفون من الذي يثقون به. وقد مُنعوا لأكثر من سنتين ونصف السنة من الاشتراك بنشاط في عمل جمعية كوسوفو أو الحكومة. ولكن العزلة ليست هي الحل لمشاكلهم؛ بل الحل يكمن في الاندماج.

وبقيت الحالة الأمنية مستقرة، ولكنني لا أنكر استمرار وجود بعض المخاطر – وعلى سبيل المثال، فإن حوادث مثل تلك التي ذكرتها والتي قد تكون، نسبيا، غير مهمة في حد ذاتها، يمكن أن تتصاعد. وفي بيئة من هذا القبيل تكون للسياسة الأمنية دائما الأولوية. ويسعدني أن أقر بالتعاون الجيد المتواصل بين قيادات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

لقد تكلمت من قبل عن تنفيذ المعايير وعن التزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المتزايد بخدمة عامة الشعب. وهناك مجالان بحاجة إلى اهتمام خاص وهما العدالة والاقتصاد. وقد أشرنا، في حزيران/يونيه، إلى الحاجة إلى بناء نظام للعدالة يمكن أن يستأثر بثقة السكان ودوائر الأعمال، بغض النظر عن الطوائف التي ينتمون إليها. وبذل جهود

لإعادة تعيين جميع القضاة والمدعين، على أساس إعادة تقييم وثائق تفويضهم، ينبغي أن يسهم في تحسين الوضع، وينبغي أن يبدأ فورا. إلا أن بناء نظام كفؤ ونزيه للعدالة في كوسوفو مهمة ستحتاج إلى بعض الوقت.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يجري على نطاق واسع وضع وتنفيذ إطار قانوني ومؤسسي لاقتصاد سوقي فعال. ومع ذلك، يلزم زيادة تطوير القطاع الخاص لانتشال اقتصاد كوسوفو من الحلقة المفرغة المتمثلة في بطء النمو والبطالة واختلال كبير في الميزان التجاري. وقد ظهرت علامات مشجعة في هذا الصدد. ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في كوسوفو حوالي ٣ في المائة. ويعزى هذا الأداء إلى توسع القطاع الخاص في ضوء انكماش القطاع العام وتناقص مدخلات المانحين. وفضلا عن ذلك فإن الخصخصة استمرت بسرعة متزايدة. وعموما سيتوقف نمو كوسوفو الاقتصادي على التنمية التي يقودها الاستثمار للقطاعات الاقتصادية الأساسية، وسيزيل توضيح مركز كوسوفو تعقيدات معينة تؤثر في الوقت الحاضر في القرارات المتعلقة بالاستثمار على الأمد الطويل.

ونحن في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ندرك إدراكا تاما أننا نحتفظ بولايتنا عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بطول الوقت الذي تقررونه. وفي نفس الوقت، على خلفية عملية تحديد المركز، يتعين علينا أن نبدأ بالتخطيط لنهاية الولاية. ونواصل اتباع تفكير فريق الاتصال بشأن الشكل والصلاحيات المحتملة للحضور الدولي الذي سيتبعنا، ونجري حوارا مع الشركاء الدوليين بشأن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى ذلك الحضور في المستقبل. ويوجد الآن في بريستينا فريق للتخطيط تابع للاتحاد الأوروبي يقوم بالنظر في المشاركة مستقبلا في قطاعي الشرطة والعدالة، وفريق منفصل يقدم النصيحة لبروكسل بشأن تكوين المكتب المدني الدولي في المستقبل. ونجري على نحو منتظم اتصالات بهذين الفريقين ومناقشات معهما، ولدينا أيضا فريق توجيهي يجمع الجهات العاملة الدولية التي لديها اهتمام بالانتقال أو دور فيه. ونخطط لإدراج أطراف معنية أخرى في المناقشات على مختلف المستويات، بما في ذلك مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة التي تحتاج أيضا إلى الاستعداد لوقت الانتقال الذي يمثل أمامنا.

إن تفويض سلطات وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو سيكون في حد ذاته إجراء رئيسيا، ونحن نخطط لذلك أيضا. ونحن بحاجة إلى القيام بذلك على الرغم من أنه لا يوجد لدينا جدول زمني لنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، للاستعداد للتحرك قدما بسرعة وفعالية عندما يحين الوقت.

وكما قلت، في وقت سابق، ستضطلع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بمسؤولياتها ما دامت مكلفة بها. ولكنني أود أن أؤكد أنه ينبغي، لمصلحة مستقبل شعب كوسوفو، أن تنهى في أقرب وقت ممكن الفترة الراهنة من انعدام اليقين. ستنشأ توترات وصعوبات في الشهور القادمة، ويمكننا أن نتوقع أن تتدفق لماما المشاعر حينما يحدد شيء ما بالغ الحيوية بالنسبة إلى مصالح الشعب. ولكنني أعتقد أن التوترات والصعوبات الناشئة عن التأخر في هذه العملية ستكون أكبر أيضا. التأخر لن يؤدي إلى المصالحة. والتأخر لن يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي. لن يؤدي التأخر إلا إلى إطالة أمد التوترات القائمة في مجتمع كوسوفو، وهي التوترات التي ستغذي الإحباط وتجعل من الأكثر صعوبة التحقيق على نحو سليم لبداية جديدة عندما تحين.

وإنني أتطلع إلى القيام بمهمة الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو في وقت تارخي. وأتوقع أن أكون الشخص الأخير الذي يؤدي هذه المهمة. وعلى أية حال أدرك إدراكا تاما أن المهمة ليست سهلة. ولكن يجب علينا

أن نُحسِن تناولها؛ وأنا على اقتناع تام بأننا سنحسن هذا التناول معا إذا عُزز الزخم الراهن في عملية تحقيق المركز.

الزخم هو الأساس. دعوني أختتم بتوجيه الشكر إليكم والأعضاء الآخرين في هذا المجلس على دعمكم المستمر في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بعثتنا بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد روكر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لسعادة السيدة ساندا راسكوفيتش – افيتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

السيدة راسكوفيتش – افيتش (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن يكون في مقدوري مخاطبة المجلس وتقديم احتراماتي لهذه الهيئة التابعة للمنظمة العالمية.

أولا وفي المقام الأول، أود أن أؤكد على المغزى الفريد لمجلس الأمن بصفته ضامنا للتمسك بالمبادئ العالمية للقانون الدولي والنظام العالمي برمته. وذلك، من باب أولَى، أكثر أهمية إذا أبقينا في خاطرنا ضرورة إحلال السلام والاستقرار في كل من كوسوفو وميتوهيا ومنطقة أوروبا الجنوبية – الشرقية، وتنميتها مستقبلا.

وترى جمهورية صربيا رؤية حازمة أن التمسك والنهوض بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان الغربية لن يكونا ممكنين إلا عن طريق التقيد الصارم بالمبادئ الدولية. وتتضمن هذه أولا وفي المقام الأول حرمة سيادة الدول الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

نود أن نؤكد على نحو خاص على تصميم صربيا الكامل على تولي حصتها من المسؤولية في عملية العمل صوب النجاح في حل مسألة كوسوفو وميتوهيا، وفقا للقانون الدولي وتوافقا مع القيم الديمقراطية العالمية. إننا نخاطب مجلس الأمن ولدينا الثقة الكاملة بأنه سيسهم إسهاما هاما بما يتفق مع الوثائق المعتمدة سابقا، خصوصا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي يعيد التأكيد على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التوصل إلى حل دائم لمركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا لن يكون ممكنا إلا عن طريق إجراء مفاوضات منهجية ومتسمة بالمسؤولية ومنتظمة دون فرض مواعيد نهائية لا يمكن إلا أن يسفر عنها ضغط إضافي. وإلا فقد تنشأ تعقيدات جديدة ذات نتائج غير متوقعة – النتيجة الحتمية للابتعاد عن المبادئ العالمية التي يحتضنها المجتمع الدولي. إن التململ والتسرع لا يمكنهما أن يسهما في حل مستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا أو إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

هل لي أن أذكر المجلس بأن الممثل الخاص للأمين العام قدم قبل ثلاثة أشهر تقريرا عن التقدم المحرز في جميع المجالات، بما في ذلك الأمن. وفي ذلك اليوم نفسه، قُتل على نحو وحشي دراغان بوبوفيتش، وهو عائد صربي من كالينا. ولم يجر أبدا تحديد هوية المقترفين. لقد اعتبر ذلك رسالة أخرى منذرة بالشر موجهة إلى الجماعة الصربية، خصوصا العائدين. ومما يؤسف له أن الواقع على الأرض واضح تماما.

ومنذ تلك الجلسة التي عقدها مجلس الأمن حدثت ٥١ حادثة صغيرة وكبيرة الحجم، انطوت على الهجمات على حياة وممتلكات الصربيين. بيد أنه حدثت ٢٥٠ حادثة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حينما قُرر بدء المفاوضات بشأن مركز كوسوفو مستقبلا.

ومساء ٢٦ آب/أغسطس من هذه السنة مشى ألباني سنه ١٦ سنة ببطء عبر جسر بين جنوب ميتروفيتشا وشمالها. وألقى قنبلة على مقهى صربي قريب مكتظ بالناس وهرب

بهدوء. لا شك في أن هذا العمل العنيف كان سياسيا وأنه استهدف صربيين. ولذلك، لم يكن موجها إلى شخص محدد كان صربيا بالمصادفة، ولكن كان موجها إلى صربيين بوصفهم أهدافا مشروعة.

يتعين علينا بأسف أعمق أن نذكر أن ذلك الهجوم الإرهابي على الصربيين وقع عقب بيان مفاده أن الصربيين بوصفهم أمة مذنبون - بيان أدلى به صراحة أمام الفريق المفاوض الصربي في فيينا وبضعة شهود آخرين شخص لا يتوقع أحد أبدا أنه يفعل ذلك، بالنظر على وجه خاص إلى المنصب الرفيع الذي يشغله.

ذلك البيان السيئ الطالع أعقبه رفض لتقديم اعتذار للشعب الصربي بسبب القيام بذلك الاتهام الفظ. وفي نفس الوقت فإن هذه الحجة الوحيدة، إن كانت حجة على الإطلاق، التي عرضت تأييدا لاستقلال كوسوفو وميتوهيا حتى الآن.

إن فريق المفاوضات الصربي يعمل بنشاط من أجل حماية الجماعات الصربية وغير الألبانية الأخرى في كوسوفو وميتوهيا، عن طريق اللامركزية على نحو رئيسي. وفيما يتعلق بمسألة المركز في المستقبل فإن حججه الرئيسية تقوم على أساس عالمية القانون الدولي وحرمة الحدود. وذلك يفترض أن من غير المقبول حرمان دولة صربيا المعترف بها دوليا من ١٥ في المائة من أرضها من أجل إقامة دولة ألبانية ثانية في المنطقة. وبالتالي يتضح السبب في أن الطرف الألباني لم يجر مفاوضات ذات مغزى. إن المفاوضات أجريت لحد الآن بطريقة متقطعة لدرجة أنه لم توضع محاضر ولا نظام داخلي حتى طلب الطرف الصربي صراحة القيام بهذين الشيئين.

وفي ٢٨ آذار/مارس من هذه السنة حدثت حادثة أخرى على نفس الجسر تم خلالها طعن رجل، ميليساف الينتشيتش، البالغ من العمر ١٩ سنة. وأغلق المدعي العام الدولي لمقاطعة كوسوفسكا ميتروفيتسا، بول فلين، التحقيق ضد اثنين من الألبان المشتبه في محاولتهم ارتكاب جريمة قتل، رغم اعتراف أحدهما بأنه طعن إلينتسيتس.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الحادثة وأحداثا أخرى كثيرة غيرها، فضلا عن أمر غير مفهوم هو أنه لم يقدم للمحاكمة سوى قضايا قليلة جدا تتعلق بقتل الصرب والاعتداء عليهم منذ تولي البعثة المسؤولية عن السلام والأمن في كوسوفو وميتوهيا عام ١٩٩٩. ويبدو أن بقاء الصرب المتبقين على قيد الحياة، من وجهة النظر الألبانية، يقف في طريق تحقيق أهداف الألبان السياسية والإيديولوجية. وعليه فإن أسلوب تجنب النزاعات مع المتشددين الألبان الذي تتبعه البعثة معناه الإغضاء عن تلك الحقيقة.

وكل ما قلته رغم صعوبة تصديقه يؤدي إلى استنتاج أن الخوف من الألبان الأقوياء والمتسمين بالعنف ومن تهديداتهم بالانتقام، هو ذاته العامل الذي يقوض القانون الدولي والعدالة الدولية.

ولعلّي أذكّر الأعضاء بأن الناس في كوسوفو وميتوهيا قد يتعرضون للقتل لمجرد تكلمهم إحدى اللغات السلافية الشبيهة بالصربية، كما في حالة شخص بلغاري فقد حياته في بريستينا. فقد صارت الهوية العرقية ترخيصا بالقتل. بل إن الحالة الفعلية أسوأ من ذلك بكثير. ففي الهجوم الإرهابي بالقنابل الذي أشرت إليه من قبل، في ٢٦ آب/أغسطس، أصيب أيضا حفنة من الرعايا الأجانب من غير الصرب. وتصادف أن أحدهم كان ضابطا في الشرطة الدولية. ووقع الهجوم عليهم لمجرد وجودهم في منشأة يملكها بعض الصرب.

أما عن الآثار الدينية والإرث الثقافي والحريات الدينية، فهناك من جانب تأكيد على التشريع بشأن هذه

المسائل، ونرحب بذلك. غير أن المزارات الدينية من جانب آخر تتعرض من الوجهة العملية للتدنيس والنهب. وكمثال من أمثلة عديدة على هذا، ما زالت توجد في كنيسة بقرية موغيلا الصربية، من ضواحي غنجيلاني، بعض أيقونات مسيحية على جدران الكنيسة قام المتطرفون الألبان بفقأ أعين القديسين فيها إبان حملة التطهير العرقي التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ ضد البقية الباقية من الصرب وغير الألبان. و لم تأخذ المؤسسات المؤقتة قط على عاتقها حماية هذه المزارات الدينية أو تبديد مخاوف المؤمنين الذين يصلون في تلك الكنيسة ويتطلعون إلى الأيقونات التي تعرضت للتدنيس بينما يفكرون فيما إذا كان ينبغي لهم البقاء في وطنهم.

علاوة على ذلك، للمجتمع الدولي كل الحق في مطالبة مؤسسات كوسوفو بإصدار قوانين لمكافحة ما يسمى بالتمييز العام. غير أن مجرد سن تلك القوانين لا يمثل حلا للمشكلة. فقادة مجتمع كوسوفو الحقيقيون هم الأفراد الذين يتمتعون بسلطة غير قابلة للمناقشة داخل مجتمعاهم المحلية، أي قادة العشائر. فالقرارات تتخذ بواسطتهم وليس بواسطة القضاء. بل لقد ذكر ذلك في تقريره (S/2005/635، المرفق). والعدالة في كوسوفو في أيدي الأفراد، وما زالت القوانين القبلية وعادات الأخذ بالثأر هي للأسف السائدة هناك. ولا يمكن مكافحة تلك الأمور بمجرد إصدار قوانين ضد التمييز. وما يلزم هو التنفيذ الحقيقي والرصد الحقيقي.

لقد كان تأمين سلامة النقل العام دائما إحدى الأولويات، أو على الأقل إحدى الأولويات المعلنة، وهو إحدى التوصيات الـ ١٣ التي أصدرها فريق الاتصال. أما في الواقع العملي فهناك ما يطلق عليه طرق الموت، وهي عبارة عامية يستخدمها كل من ضباط القوة وموظفي البعثة للإشارة إلى الطرق التي تربط بين مستوطنة ستريتسا الصربية، وهي جيب صربي في منطقة نائية للغاية من إقليم كوسوفو، وبين المناطق الصربية الأخرى. وقد جرى شن ١٢ هجوما إرهابيا ضد الصرب في هذه الطرق حتى الآن.

وقبل ساعات قليلة من الموعد المحدد لنقل فيه اختصاصات النقل العام من البعثة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، قام عدة ألبان بإلقاء الحجارة على إحدى الحافلات التي تحمل بعض الأطفال الصرب العائدين من رحلة ميدانية. ووقع ذلك الحادث في قرية زاباري، خارج كوسوفسكا ميتروبيتسا، يوم ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. فتهشمت نوافذ الحافلة ولو أنه لحسن الحظ لم تقع أي خسائر في الأفراد. وأصدرت البعثة بيانا تنفي فيه أن ضباط الشرطة المرافقين للحافلة شهدوا الحادث، ولكن دون أن تنفي وقوعه. ومن دواعي الأسف الشديد أن الأطفال سيستمرون في تذكّر المحنة التي تعرضوا لها، سواء رآها أو لم يرها أي شخص، وسواء قرر أي شخص أن يراها أو لا يراها، وسواء صدر بيان عن الحادث أو لم يصدر.

وأود الإشارة إلى أن السفير كاي آيدي في استعراضه الشامل للحالة في كوسوفو وصف عملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل ومواصلة معايير التنفيذ بأنها الطريق الوحيد لإحراز أي تقدم. كما شدد السفير آيدي على مسائل أخرى ضرورية وبالغة الأهمية. ومن دواعي الأسف أنه لا توجد مطلقا حتى الآن أي بوادر جدية على أن أحدا لديه الاستعداد للتسليم على الأقل ببعض تلك التوصيات الملائمة والصائبة تماما. ومن ناحية أخرى، من دواعي الأسف أن الاتجاه المرن الذي يتبعه فريقنا للتفاوض لم يبادله فريق التفاوض الألباني بالمثل، بل استمر ذلك الفريق في الأخذ بنهج متصلب غير قابل للتنازل، وهو الاستقلال مهما كانت التكلفة.

وفيما يتعلق بإنجاز برنامج إعادة الإعمار والتعويض في أعقاب التطهير العرقي ضد الصرب في آذار/مارس

٢٠٠٤، من المهم التشديد على أن الأمن هو القضية العليا والأولوية العليا التي يتعين معالجتها.

ومن المثير للقلق بنوع خاص عدم إحراز تقدم في عودة السكان المشردين والمنفيين، وهو أمر تم التسليم به. وبدون الدخول في تفاصيل عن الطرق التي تطبقها بعض المنظمات لتسجيل العائدين، نوجه اهتمامكم إلى أن أكثر تلك السجلات تفاؤلا تشير إلى عودة ما نسبته خمسة في المائة منهم بحد أقصى. أما الأرقام الفعلية فلا تتجاوز اثنين في المائة. كما أود الإشارة إلى أن عودة المشردين داخليا يمكن تيسيرها وجعلها ممكنة من خلال الالتزام الحقيقي والجهود المشتركة في الميدان.

وينبغي أن تعلن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو دعمها لتقديم المطالبات بالممتلكات إلى مديرية الممتلكات في كوسوفو بشأن رد الممتلكات الزراعية والتجارية إلى أصحابها. بيد أنها تفتقر إلى الرغبة الحقيقية في تسوية هذه المسألة. وقد بدأت مديرية الممتلكات في كوسوفو في تلقي المطالبات، ولكن دون أي تغطية إعلامية أو حملات للتوعية. ويدل عدم حصول الوكالة حتى الآن على الأموال اللازمة لتجهيز تلك المطالبات دلالة واضحة على أن المؤسسات المؤقتة تعتبر أنشطتها هامشية.

وليس سرا أن الجريمة المنظمة المتفشية على نطاق واسع، والجريمة بصفة عامة، بما فيها الاتجار بالبشر والفساد، تترعرع في كوسوفو وميتوهيا. وما زالت أعمال الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة تجري دون عائق أمام أعين ممثلي المجتمع الدولي أنفسهم، بمن فيهم الشرطة والعسكريون. ولا ضرورة للتشديد من جديد على أن صربيا، بوصفها دولة تشكل كوسوفو وميتوهيا جزءا لا يتجزأ منها، أكثر من مستعدة لتقبل أي أنشطة متخصصة للشرطة أو التحقيق تساعد على استئصال الاتجار بالبشر والمخدرات في المقاطعة، لأنها ليست مشكلة تتعلق بكوسوفو وحدها، ولا مشكلة تتعلق بصربيا وحدها، بل مشكلة أوروبية وعالمية.

وينبغي تقييم الحالة والتطورات في كوسوفو وميتوهيا بشكل واقعي ومتسم بالمسؤولية. وهنا تعني عبارة ”بشكل واقعي“ من وجهة نظر القانون الدولي ومن الوجهة التاريخية والسياسية. أما ”الاتسام بالمسؤولية“ فلعله في المقام الأول من الأهمية ويفترض على أساسه أنه ينبغي التنبؤ بنتائج الأعمال الحالية لمدة سنتين أو خمس أو عشر سنوات أو أكثر في المستقبل. ومن شأن فرض حل سابق لأوانه أن يكبد المنطقة والمقاطعة والمجتمع الدولي تكلفة باهظة سوف يلزم التعامل معها، بدلا من التوصل إلى حل مستدام، وذلك في ظل حالة تزيد في صعوبتها وتعقيدها حتى عما عليه الحالة الآن في كوسوفو وميتوهيا.

ولن يؤدي الحل المتسرع إلى تسوية المسألة بل من شأنه أن يشكل سابقة تفتح صندوق المفاجآت، الأمر الذي ينبغي تفاديه بأي ثمن. ومن الصعب في الواقع التصديق بأن أي شخص يمكن أن يريد تحمل تلك المسؤولية، لمجرد الوفاء بموعد نهائي محدد. وأؤكد أنه لا يمكن أن يأتي بحل توفيقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا سوى الصبر، والصبر وحده، على أن تكون الأعين مفتوحة على الواقع والمستقبل.

إن فرض الحل لن يؤدي إلى تسوية مشكلة كوسوفو وميتوهيا. ومن الواضح أنه سيكون من خداع النفس الاعتقاد بأن كوسوفو وميتوهيا ستشكل حالة خاصة وفريدة. والواقع أن أي حل مفروض سيؤدي لا محالة إلى عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها.

وأود أن أشاطركم ذلك الشعور بالمسؤولية. وأريد أن أقول، مع القادة في حكومتي، ومع بلدي، بصوت عال وبوضوح، إن الحل الدائم والتوافقي لمسألة كوسوفو

وميتوهيا لن يتحقق إلا بالتخلي عن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة، وفكرة كوسوفو بوصفها حالة خاصة.

وبالتالي، يرى الطرف الصربي - أن تسوية مشكلة كوسوفو وميتوهيا تكمن في تنفيذ المبادئ والحلول الملموسة وفق برنامج الفريق التفاوضي الصربي بشأن تحديد مركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا. وتلك، في الأجل الطويل، هي الطريقة الوحيدة للمضي قدما للتوصل إلى تسوية مناسبة للحالة المفجعة في الإقليم. وعلى المجتمع الدولي تأييد هذه الطريقة والتدليل فعلا على أنه يؤيد إقامة إقليم ينعم بالاستقرار والأمن. ولن يتأتى ذلك إلا باتخاذ تدابير لترسيخ سيادة القانون، بمحاكمة المجرمين والإرهابيين ومعاقبتهم، وضمان الأمن وكل الشروط الأساسية للحياة الطبيعية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ التدابير السياسية اللازمة لإقناع الجانب الألباني بالتخلي عن مطالبه المتطرفة والإقصائية، وقبول حل توافقي معقول - يتمثل في الحكم الذاتي الواسع النطاق بصلاحيات شاملة. وفي الوقت ذاته، سيكسب الألبان الصرب كشركاء استراتيجيين للمستقبل. فبدون الصرب، لن يستطيع الألبان الذهاب بعيدا، وعليهم ألا يرفضوا بصورة منتظمة ما نقدمه من عروض موضوعية وسخية. وعلى الرغم مما نواجهه من صعوبات واضحة، لا يزال هناك مجال كاف للتوصل إلى اتفاق على أساس المبادئ الديمقراطية والمعايير الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود الإعراب عن شكرنا للسيدة ساندا راسكوفيتش - إيفيتش، رئيسة مجلس التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، على إحاطتها الإعلامية. ونرحب كذلك بحضور رئيس وزراء صربيا معنا هذا الصباح.

ونهنئ الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جواكيم روكر، ونشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. ويتعهد وفد بلدي بدعمه والتعاون معه، ويتمنى له النجاح طيلة توليه هذا المنصب. ونعبر كذلك عن امتناننا للممثل الخاص السابق السيد سورين ينسن - بيترسن، على ما أظهره من تفان في الخدمة، وحنكة دبلوماسية، وما بذله من جهود دؤوبة في إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال السنتين الماضيتين.

إن تنزانيا تشعر بالارتياح إزاء الشوط الذي قُطع في عملية تحديد مركز كوسوفو مستقبلا. ونحن نجدد ثقتنا في المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتي اهتيساري، وننوه به لإدارته الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في فيينا يوم ٢٤ تموز/يوليه، الذي جمع فيه رئيس جمهورية صربيا ورئيس وزرائها، مع رئيس إقليم كوسوفو ورئيس وزرائه. والواقع أن اجتماع هذين الوفدين الرفيعي المستوى، يشكل إنجازا رائعا في حد ذاته، وعلى الرغم من الخلافات المستمرة. ونحن نشجع الطرفين على المثابرة على درب الحوار لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا.

وعلى الرغم من اعترافنا بالشقة التي تفصل بين موقفيهما المعلنين بشأن الحكم الذاتي الواسع النطاق مقابل الاستقلال الكامل، فإننا نحثهما، مع ذلك، على التحلي بالمزيد من المرونة وروح الحل التوافقي، بغية تضييق شقة خلافاتهما، وإيجاد أساس مشترك للتوصل إلى حل سلمي ودائم لمسألة تحديد مركز كوسوفو مستقبلا.

ويسعد وفد بلدي ملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ سلطات كوسوفو للمعايير، واعتماد خطة عمل الشراكة الأوروبية، التي تحل محل خطة كوسوفو لتنفيذ المعايير لعام ٢٠٠٤. وهذا دليل آخر على التزام حكومة كوسوفو بالعملية السياسية. ونحن نشجعها على المضي قدما في تنفيذ

المعايير، في تواز مع المحادثات بشأن تحديد مركز كوسوفو مستقبلا. فالتنفيذ يعزز الثقة في المحادثات ويزيدها زخما.

ولاحظنا كذلك أن عملية تطبيق اللامركزية انتقلت من بريشتينا إلى تحديد المركز مستقبلا. ويمكن لهذا التغيير أن يعطي زخما جديدا لمسألة اللامركزية، التي تكتسي أيضا أهمية أساسية لكامل العملية السياسية في كوسوفو.

ولا تزال مسألة إشراك الأقلية الصربية في محادثات تحديد المركز مستقبلا، ومؤسسات كوسوفو، تشكل حجر عثرة في سبيل إقامة مجتمع متعدد الأعراق والثقافات فعلا. ومن الضروري مشاركة الأقلية الصربية في العمليتين مشاركة كاملة. ونجدد نداءنا إلى جمهورية صربيا لتشجعها على المشاركة في هذه العملية، وإلى القيادة في كوسوفو لتعزيز جهودها بغية التواصل مع طوائف الأقليات. ويجب على الجانبين تشجيع المبادرات من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة، والتسامح، والتعايش.

وفي الإطار ذاته، يجب توجيه الجهود أيضا نحو تهيئة مناخ أكثر ملائمة للعائدين. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الممثل الخاص للأمين العام وممثليْ بلغراد وبرشتينا، على البروتوكول المتعلق بعمليات العودة الطوعية المستدامة، في برشتينا، يوم ٦ تموز/يوليه، مما كان له أثر مباشر على بعض العائدين. غير أن العديدين منهم لا يزالون محجمين عن العودة لعوامل اقتصادية وأمنية. ونحن نناشد المانحين والمجتمع الدولي برمته توفير التمويل اللازم للتشجيع على عودة اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، بصورة طوعية وسلسة، بما في ذلك طلبات استعادة الممتلكات أو التعويض عنها.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يشير تقرير الأمين العام (S/2006/707) إلى أن الحالة لا تزال مستقرة وإن كانت هشة. إننا نشيد بقوة كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ودائرة الشرطة في كوسوفو، على ما اتخذته من تدابير لتعزيز الأمن في جميع أنحاء كوسوفو. بيد أننا قلقون إزاء الحوادث التي أدت إلى الإخلال بالأمن، خاصة تلك التي استهدفت الأفراد والمواقع الدينية. والتقارير المتزايدة عن تدنيس الكنائس الأرثوذكسية الصربية تستحق الاستنكار، ويجب أن تتوقف فورا وإننا ندعم ما تبذله دائرة الشرطة في كوسوفو من جهود لتعزيز الأمن في تلك المواقع.

وخلاصة القول، ننوه ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأسرة الأمم المتحدة في كوسوفو، ومنظمات التمويل الأخرى، لما بذلته من جهود منسقة، ولمساهمتها في عملية السلام في كوسوفو.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة رئيسة مجلس التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيدة راسكوفيتش – إيفيتش، في اجتماع مجلس الأمن اليوم، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد روكر، والوفد المرافق له.

نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2006/707)، وبالإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام، بشأن الحالة في كوسوفو، جمهورية صربيا. ولا يزال التوصل إلى إحراز تقدم ملموس وفعال في العمل بشأن المعايير واحدا من العوامل المحددة لوتيرة الحوار حول تحديد المركز ومدى فائدته.

لقد تم التأكيد بشكل خاص خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة الثمانية المعقود في موسكو، على وجوب بقاء كوسوفو إقليما متعدد الأعراق. وعلى قيادة الإقليم إيلاء أهمية خاصة لتنفيذ المعايير التي حددها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأقليات العرقية. ولسوء الطالع، وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية، لا يمكن وصف ما تحقق من

إنجازات في هذا المجال بالكبير، ذلك أن أنشطة المؤسسات المؤقتة في كوسوفو ما زالت غير كافية وغير متسقة.

وقبل كل شيء، من المبكر أيضا القول بوجود الضمانات اللازمة لحقوق ممثلي الأقليات وأمنهم، وخاصة حقوق ممثلي الصرب وأمنهم. ويساورنا قلق جدي من تصاعد عدد الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية مرة أخرى في المقاطعة، على النحو الذي يوضحه التقرير. وأبرز حالة تدعو إلى الأسف في ذلك الصدد الحادث الذي وقع مؤخرا في شمال متروفيتشا، حيث ألقيت قنبلة داخل مقهى صربي. وما زالت الجرائم المرتكبة ضد الأقلية العرقية الصربية لا يتم التحقيق الكامل فيها غالبا ويفلت مرتكبوها من العقاب. والتشكيك في حقيقة أن الأغلبية الساحقة لتلك الجرائم مرتكبة بدوافع عرقية يمثل تجاهلا للحقائق التي نعرفها جميعا.

إن الحالة فيما يتعلق بحرية التنقل خطيرة بشكل مماثل. وتظل الأقليات خائفة، وتشعر بان الطرق تبقى غير آمنة. كما أن مشاكل اللامركزية وحماية التراث الديني والثقافي للأقليات ما زالت بعيدة عن الحل. ونحن، شأننا شأن الأمين العام، ندين بقوة ازدياد حوادث تخريب المواقع الدينية للصرب الأرثوذكس في كوسوفو. وتتطلب الحالة وجود مساءلة كبيرة في ذلك الصدد من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات الأوروبية الأخرى.

أما الحالة المتعلقة بعودة اللاجئين والطوائف فهي أيضا تبعث على عدم الارتياح، كما تثبت، في جملة أمور، الأرقام الواردة في التقرير. وفي ذلك السياق، نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا، الأمر الذي يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن إذا أريد لنا أن نعالج الحالة، يلزمنا بالدرجة الأولى اتخاذ تدابير محددة ملموسة، وفي المقام الأول، تدابير مالية بغية تحسين الظروف المعيشية في الإقليم وبغية إزالة العقبات أمام عملية العودة.

ونتفهم دواعي قلق الأمين العام حيال قطع البلديات الشمالية للعلاقات مع السلطات المؤقتة. ونطالب بإنشاء آليات أمنية مستقلة. ونؤيد النداء الموجه في التقرير إلى جميع الأطراف للامتناع عن إطلاق اتهامات استفزازية وللسعي الجاد لإيجاد حل بناء لتلك المسائل.

بيد أن عدم مشاركة صرب كوسوفو في أنشطة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تظهر أيضا مدى بعد كوسوفو عن استكمال المهمة الرئيسية لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي. وبين الأقليات، تبقى الثقة بالمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي متدنية للغاية. وعلى طائفة الأغلبية أن تهيئ المناخ الذي يشجع الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو، على التعاون مع السلطات المؤقتة وعلى المشاركة في جميع مجالات الحياة في كوسوفو. ونعتبر محاولات لوم بلغراد على عدم مشاركة صرب كوسوفو في أنشطة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي محاولات خاطئة.

ونناشد قادة الإقليم أن يكثفوا بقوة جهودهم لإحراز تقدم حقيقي ومستدام في تنفيذ المعايير، وفي المقام الأول المعايير ذات الأهمية الحاسمة لضمان الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو. ونتفق اتفاقا كاملا مع رأي الأمين العام القائل إن علينا ألا نتغاضى عن حقيقة أن جميع المعايير بدون استثناء تحظى بأهمية كبيرة لمستقبل كوسوفو، وان إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ المعايير الأخرى أمر أساسي على نحو مماثل. ويحدونا الأمل في أن يقوم فريق الاتصال بالرصد المتأني لتنفيذ المعايير من جانب القادة المحليين.

وبطبيعة الحال، يتعين على الجانب الصربي أن يضطلع بدوره هنا، أيضا. ويشكل إحراز تقدم ملموس وفعال في تنفيذ المعايير احد العوامل الحاسمة التي تؤثر على

سرعة ونجاح عملية المفاوضات الرامية إلى تحديد مستقبل كوسوفو. وما لم يتم إيجاد معالجة نوعية مستدامة لحالة المعايير لا يمكن إرساء الأساس للنجاح في تعزيز الحالة من خلال وساطة المبعوث الخاص للأمين العام، مارتي اهتيساري الرامية إلى إيجاد حل توفيقي متوازن عن طريق التفاوض بين بلغراد وبريشتينا.

ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نرحب بانطلاق مرحلة جديدة لتحقيق تسوية في كوسوفو - وهي البدء بإجراء حوار على أعلى مستوى بشأن شؤون المركز. وبطبيعة الحال، سيكون من العسير أن نأمل بأكثر من عقد الاجتماع الرفيع المستوى الأول، الذي جرى فيه تبادل طبيعي جدا للادعاءات. وبالرغم من ذلك، فان الخيار الذي اقترحته بلغراد للحكم الذاتي الواسع أو الجوهري لكوسوفو خيار مفتوح؛ وبعبارات أخرى، يمكن تعديل الخيار بمرور الوقت. ويقدم الخيار أساسا للمفاوضات التي من شأنها أن تسمح بانتقال سلس وتدريجي إلى مسألة مركز الإقليم. وذلك النهج الهام يتسق مع مهمة تعزيز استقرار منطقة البلقان.

والأمين العام محق في ملاحظة ضرورة أن يظهر الأطراف في المحادثات المزيد من المرونة وروح الحل التوفيقي. وعلى الأطراف أن تجد نقاط الاتفاق وحلا طويل الأجل ومقبولا بشكل متبادل. وفي ذلك الصدد، يبقى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي عاملا حاسما لإحراز تقدم. ولا بد من أن تؤخذ في الحسبان مواقف بلدان المنطقة ومواقف الدول الأوروبية المهتمة والمشاركين في قوة كوسوفو. كما أن من الأهمية بمكان أن توضع في الاعتبار الحالة فيما يتعلق بالجيوب الصربية في الجزء الشمالي للمقاطعة، التي تظهر حالتها طول الزمن الذي سيستغرق لتثبيت التعاون الأساسي بين الأطراف.

وعلى أي حال، لا بد لأي قرار يتخذ بشأن مركز الإقليم في المستقبل أن يكون قرارا شاملا. ولن يؤيد مجلس الأمن سوى قرار يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بشأن كوسوفو، وليس قرارا مفروضا وأحادي الجانب أو قرارا يضع سابقة سلبية في سياق تسوية الأزمة الدولية. ومن الواضح بالفعل أن السيناريو الأمثل لإحراز نتائج حقيقية ودائمة بشأن تنفيذ المعايير ولقيام الأطراف بوضع حلول بشأن المركز سيستغرق وقتا طويلا ليتبلور. وفي ذلك الصدد، نرى أن مما يؤدي إلى نتائج عكسية تحديد أي أطر زمنية تعسفية.

إن التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات بشأن مركز كوسوفو في المستقبل يشكل أولوية لروسيا. وذلك هو جوهر البيان الذي أصدره فريق الاتصال بعد مفاوضات مؤتمر قمة جنيف، ويشير بوضوح إلى إحراز تقدم صوب التوصل إلى قرار على أساس الحل التوفيقي.

ويؤيد وفدنا عبارات الامتنان التي أعرب عنها الأمين العام للرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد جيسن - بترسن، ويرحب الوفد بتعيين السيد روكر ممثلا خاصا لكوسوفو. ونأمل أن تتقيد البعثة، في ظل قيادته، تقيدا صارما بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال والإعلان الوزاري الذي أصدره الفريق في لندن بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير.

السيد كريستشن (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السفير يواكيم روكر على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما أضيف عبارات التقدير على إحاطته الإعلامية. ولاشك أن السفير روكر، بوصفه النائب السابق للممثل الخاص ورئيس برنامج إعادة الإعمار الاقتصادي

العائد للبعثة، يحظى بالخبرة المطلوبة لمساعدة سكان كوسوفو على الطريق المفضي إلى مستقبل أكثر سلاما ووحدة واستقرارا.

وتظل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما كانت دائما، معبرا لا غنى عنه نحو التعايش السلمي والمصالحة بين ألبان كوسوفو ونظرائهم الصرب والأقليات الأخرى. كما نغتنم هذه الفرصة لننوه بالإسهام القيم للغاية الذي قدمه الممثل الخاص السابق، السيد سورين جيسن – بترسون، في إرساء الأساس لتقدم كوسوفو في المستقبل.

إن التحسن الشامل في الحالة الأمنية أمر بالغ الأهمية، وخاصة التخفيض الملحوظ في الصراعات العرقية، فضلا عن تعزيز عمليات مراقبة الحدود.

إن نقل المزيد من الاختصاصات إلى وزارتي الشؤون الداخلية والعدالة في كوسوفو، والمبادرات المتصلة بذلك، هي جزء أساسي من بناء القدرات المؤسسية اللازمة للحكم الرشيد.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن نشيد بالمبعوث الخاص لعملية تحديد مركز كوسوفو مستقبلا، السيد مارتي أهتيساري، على ما قام به من عمل شاق لضمان عقد الاجتماع على مستوى القمة بين سلطات صربيا وكوسوفو، الذي تم في فيينا في ٢٤ تموز/يوليه. ونرى أن عقد ذلك الاجتماع شكل خطوة هامة إلى الأمام على الرغم من الخلافات بين الطرفين، التي تبدو مستعصية على الحل، حول ما إذا كانت كوسوفو ستخرج من المحادثات كبلد مستقل تماما، أم أنها ستكون إقليما يتمتع بالحكم الذاتي ضمن صربيا، ولكن بسلطات واسعة النطاق.

ويسلم وفد بلدي بأن المسألة بالغة التعقيد والحساسية. ولذلك، ليس أمامنا إلا أن نشجع الطرفين على إظهار المرونة في موقفيهما، وعلى مواصلة التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية لا تحجب حقائق الميدان – وبالأخص بالنسبة لحقوق كل الجماعات العرقية في كوسوفو – وفي نفس الوقت، لا تعتبر سيادة صربيا ووحدة أراضيها أمرا مفروغا منه.

وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد دعوتنا إلى صرب كوسوفو، وغيرهم من الأقليات العرقية، إلى المشاركة على نحو نشط في صوغ مستقبل وطنهم من خلال المشاركة في المؤسسات المؤقتة.

ويحدونا الأمل، كذلك، في أن تؤدي المحادثات الجارية على نطاق واسع بشأن مسائل مثل إضفاء الطابع اللامركزي على الوظائف الحكومية في كوسوفو، وحدود البلديات، وحقوق المجتمعات المحلية، والتراث الثقافي والأماكن الدينية، بالإضافة إلى المسائل الاقتصادية، إلى توفير المزيد من الوضوح في المحادثات بشأن وضع كوسوفو مستقبلا، وأن تساعد الأطراف على تقييم خياراتها بما يلزم من الواقعية.

إن تنفيذ المعايير قد صمم لمساعدة كوسوفو على طي صفحة ماضيها المرير، وهو أمر أساسي لوحدتها واستقرارها على المدى الطويل، بغض النظر عن نتائج تحديد المركز النهائي. ولا يمكن تنمية ثقافة جديدة تقوم على التسامح، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومشاركة الجميع والاحترام المتبادل بين جميع المجموعات العرقية، إلا من خلال التنفيذ الصارم للمعايير، الذي أصبح مرتبطا الآن بخطة عمل الشراكة الأوروبية. ويجب إدماج المعايير في النسيج الاجتماعي لكوسوفو، إذا ما أريد لها تحقيق الأثر المنشود.

ولذلك، فإننا نحث حكومة كوسوفو على ألا تتوانى في جهودها لتنفيذ المعايير، وأن تتواصل مع صرب كوسوفو ليكونوا شركاء في عملية تحول كوسوفو إلى مجتمع ألطف

وأرحم. وقد يرغب صرب كوسوفو بدورهم، وكذلك السلطات في بلغراد، في تذكّر أن الأمر الأهم، في النهاية، هو نوع المجتمع الذي سيكون لكوسوفو بعد أن تصل العملية السياسية الحالية إلى نهايتها.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد يواكيم روكر، على عرضه وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد، في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة لمستقبل كوسوفو. وهو سيكون مسؤولا، بصفة خاصة، عن الإعداد للانتقال من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الوجود الدولي في المستقبل، والذي ينبغي أن يتم تنظيمه بعناية.

وأود أيضا أن أحيي حضور السيدة راسكوفيتش – إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق للجمهورية الصربية في ميتوهيا وكوسوفو، وكذلك السيد تشيكو، رئيس وزراء كوسوفو، كأعضاء في الوفد الذي يرأسه السيد روكر.

سيدلي الممثل الدائم لفنلندا لاحقا ببيان بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد ذلك البيان تأييدا كاملا. بيد أنني أود أن أشير إلى عدد من النقاط.

أولا، إننا نلاحظ أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على العملية التي تم الاضطلاع بها فيما يتعلق بتنفيذ المعايير، وفقا للطلب الذي قدمه أعضاء المجلس. ونحن نرى في ذلك تطورا إيجابيا، ولكن يجب توسيع نطاقه. فلا بد من تنفيذ جميع المعايير على نحو عاجل وبطريقة ملموسة، ولا سيما بالنسبة للأولويات الـ ١٣ التي تم تحديدها من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وفريق الاتصال، فيما يتعلق بحماية الأقليات وسيادة القانون.

إن الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لبناء بلد متعدد الأعراق ستؤدي دورا هاما في تحديد مركز كوسوفو مستقبلا. وفضلا عن ذلك، يجب تكثيف الحوار الذي تجريه السلطات المؤقتة بشأن معالجة مسألة الأقليات، ابتداء بالأقلية الصربية.

ولا يمكن للاستقرار الدائم أن يسود في غياب المصالحة بين الطوائف. وتدلل أعمال العنف غير المقبولة المرتكبة ضد الأقليات على أن هذه المصالحة ما زالت بعيدة المنال. ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. بيد أن تلك المصالحة تتطلب أيضا مشاركة السلطات الصربية مشاركة كاملة في المؤسسات المؤقتة، الأمر الذي يخدم مصالحها. وفي هذا الشأن، نحن نشاطر الأمين العام قلقه بشأن الضغوط التي تعرض لها صرب كوسوفو لثنيهم عن تلك المشاركة. ويتعين على السلطات في بلغراد أن تشجع على هذه المشاركة بدلا من السعي إلى إحباطها.

وقد أكد تقرير الأمين العام أيضا على تزايد التوتر في شمال كوسوفو. ومهما يكن مركز كوسوفو مستقبلا، يجب علينا وضع ترتيبات تنفيذية واقعية تمكن من تنمية شمال كوسوفو. وإضفاء المزيد من اللامركزية يجب أن يحافظ على هوية مختلف الجماعات وأن يحمي حقوقها.

ومن المؤسف أن عددا من المجالس البلدية قرر تعليق العمل مع المؤسسات المؤقتة. ويتعين على بلغراد وبريشتينا أن تعملا على تشجيع الزعماء المحليين على بناء الثقة. وعلى أي حال، نحن نستبعد تماما أية فكرة بشأن التقسيم.

ويود وفد بلدي أن يكرر تأكيد دعمه الكامل لعملية التفاوض الجارية برعاية السيد أهتيساري. وفي حين أن مواقف الأطراف ما زالت متباينة، كما يبين تقرير الأمين العام، فإن هناك حاجة ملحة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تشارك الأطراف بطريقة بناءة وأن تبدي المرونة بشأن مسألة المركز في المستقبل، وكذلك فيما يتعلق بالعناصر المكونة لذلك المركز.

ويحدونا الأمل في أن تسفر العملية عن تسوية تفاوضية. وعلى أي حال، من الضروري التوصل إلى حل بحلول الموعد النهائي الذي حددناه، أي قبل نهاية عام ٢٠٠٦، من أجل تهدئة أي مشاعر بنفاذ الصبر، ولمنع المزيد من التأخير في حل المشكلة التي تهدد الاستقرار الإقليمي.

وبغض النظر عن الشكل الذي سيؤول إليه مركز كوسوفو مستقبلا، يجب أن يكون ذلك المركز متسقا مع النظام الأوروبي. ومن هذا المنظور، فإننا نرى ضرورة التقدم نحو تحقيق المجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق. ونتطلع إلى بلغراد وبريشتينا من أجل المساهمة النشطة في هذا الشأن.

السيد بيريرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر، على عرضه للتقرير المتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٤ آب/أغسطس من هذا العام. وأود أن أهنئ السيد روكر على تولي مهام منصبه الجديد في ١ أيلول/سبتمبر، ونتمنى له النجاح في عمله في المستقبل.

وأعرب عن امتناني أيضا على المعلومات التي قدمتها السيدة ساندا راسكوفيتش - إفيتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا في كوسوفو وميتاهويا.

وقد أشار وفد بيرو سابقا إلى الحاجة الحيوية إلى التقدم في تنفيذ المعايير كافة. ومهما يكن المركز النهائي لكوسوفو، فإنه لا بد أن يكون ذا طبيعة ديمقراطية. ويجب أن يتوفر احترام الحريات المدنية، والتسامح السياسي والديني والثقافي، واحترام الأقليات، وأن تتوفر الفرص الاقتصادية للجميع، والتداول المنتظم للسلطة. ويجب أن تتحقق الرؤية الأوروبية للمنطقة هناك.

ويرحب وفد بلدي بالجهود الإيجابية التي تبذلها سلطات كوسوفو لتنفيذ المعايير. بيد أننا نعرب عن أسفنا لأن العقبات ما زالت تعترض الطريق نحو تحقيق التقدم الذي طالب به فريق الاتصال في عدد من النواحي.

كل الأطراف المعنية يجب عليها أن تضاعف جهودها للتحرك قدما والنهوض بالثقة بين المجتمعات المحلية في كوسوفو - على سبيل المثال بناء الثقة بالمؤسسات الديمقراطية وإرساء حكم القانون وتيسير العودة الطوعية المستدامة وكفالة حقوق الأقليات وخطة العمل الشاملة ضد التمييز، واحترام التراث الثقافي والفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين والاقتراح بكفالة سلامة الأقليات.

يؤمن وفدي بأن بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الطوائف سيتطلب تعاونا نشيطا من كل القطاعات المعنية. ومن دون ذلك الأساس سيكون من الصعوبة البالغة تحقيق حل دائم للسلام الإقليمي والاستقرار، حتى بعد تحديد مركز الإقليم.

الجانب الآخر الذي يعتبره وفدي محوريا لتنفيذ المعايير هو التقدم في بناء اقتصاد سليم بقدرة إنتاجية كافية لكفالة الاستدامة الاقتصادية للديمقراطية في كوسوفو.

وتود بيرو أن تكرر أنه إذا أريد تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، فلا بد من تحقيق تقدم ملموس في بناء اقتصاد كوسوفو وتحقيق اندماجه التنافسي في الساحة الإقليمية. وتبين التجارب الحديثة في أمريكا اللاتينية بوضوح أن وجود اقتصاد سوقي تنافسي يعزز حكم القانون واستقرار النظم السياسية. وهذا ينطبق أيضا على كوسوفو. إن وجود صناعة إنتاجية وهياكل خدمية تهيئ الفرص للسكان المحليين لا غنى عنه للتقليل من الجريمة والعلل الاجتماعية الأخرى التي تعصف لسوء الحظ بكوسوفو، والتي تمتد آثارها بعيدا فيما وراء حدودها. وحتى آخر الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو يمكن تحليلها من زاوية البطالة المتفشية.

ويود وفد بيرو أن يؤكد تأييده للعملية السياسية الرامية إلى إيجاد تسوية تفاوضية لوضع كوسوفو المستقبلي. ويحدونا الأمل أن الأطراف لن تعرقل المناقشات التي التزمت بها بنفسها، وأنها ستساعد بحسن نية على التغلب على أي ظروف قد تحول بينها وبين تحقيق تقدم عملي واقعي صوب كفالة رفاه الناس الذين تنوب عنهم.

السيد لي جنمين (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2006/707)، وأن أشكر أيضا الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد روكر - الذي أهنئه على توليه هذا المنصب الهام - على إحاطته الإعلامية. ونود أن نرحب بحضور السيدة رسكوفيتش - أيفيتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا وأن نشكرها على إدلائها ببيان في اجتماعنا هذا.

لقد لاحظنا أن تنفيذ المعايير أثناء الأشهر القليلة الماضية، نتيجة للجهود الجماعية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لكوسوفو، قد أحرز تقدما ملموسا في عدد من المجالات ذات الأولوية. غير أن التقدم ليس شاملا بقدر كاف؛ وثمة تحديات باقية، لا سيما في مجالات مثل الأمن وعودة اللاجئين والثقافة والتكامل الطائفي. وإن الطائفة التي تشكل الأغلبية في كوسوفو تتحمل مسؤولية كبيرة عن خلق بيئة اجتماعية مستقرة ومشجعة على التعايش والانسجام بين الطوائف. والأطراف الأخرى ينبغي أيضا أن تتعاون بنشاط في هذا المسعى.

كثير من جوانب تنفيذ المعايير تؤثر على عملية الوضع المستقبلي لكوسوفو. ونرجو أن تتمكن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وزعماء كوسوفو، بمساعدة من بعثة كوسوفو، من التغلب على الصعوبات فتنفذ شتى المعايير بطريقة شاملة وفعالة.

منذ إطلاق عملية الوضع المستقبلي لكوسوفو في نهاية العام الماضي، وعن طريق المساعي الحميدة والتعاون من المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أهتيساري، أجرت الحكومة الصربية وسلطات كوسوفو عدة جولات من المحادثات المباشرة. وقد عقد أول اجتماع رفيع المستوى في تموز/يوليه من هذا العام. وهذا الشكل من الحوار مكن الطرفين من أن يعرف كل منهما معرفة تامة موقف الآخر وأن يتوصلا إلى تفاهم مشترك. لذلك من الجوهري الحفاظ على زخم التعاون سعيا إلى حل دائم. والصين ترحب بمواصلة هذا الحوار وتساند الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان من خلال المفاوضات السلمية.

مسألة كوسوفو تتعلق باستقرار وازدهار البلقان والمناطق المحيطة بها. ومن الضروري لتسوية هذه المسألة الاستماع إلى وجهات نظر كل الأطراف. وإن احترام السيادة والسلامة الإقليمية مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي. وما انفكت الصين تحترم السيادة والسلامة الإقليمية لبلدان منطقة البلقان.

لقد آمنا دائما بأنه، من أجل إيجاد حل ملائم شامل لمسألة كوسوفو، فإننا يجب أن ننفذ بفعالية أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن نشجع الطرفين وأن نساعدهما على التوصل إلى حل توفيقي عن طريق المشاورات والمفاوضات. ويحدونا الأمل أن تواصل الأطراف الدفع بالعملية السياسية قدما بقصد حسم مسألة كوسوفو بروح مخلصة وعملية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضيف صوتي إلى الأصوات التي رحبت في هذه القاعة اليوم بالممثل الخاص للأمم المتحدة المعين

حديثا، السيد روكر. إننا محظوظون بتعيين الأمين العام شخصا بخبرة السيد روكر ومعرفته بكوسوفو. ونتطلع إلى العمل الوثيق معه، مثلما عملنا مع سلفه. وأود أن أعلن تأييد المملكة المتحدة لكل آيات التقدير المعرب عنها للسيد يسن – بيترسن. كما أود أن أرحب بعودة رئيس الوزراء آغيم تشيكو والسيدة ساودة رسكوفيتش – أيفيتش إلى المجلس.

وتعلن المملكة المتحدة تأييدها أيضا للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

المملكة المتحدة يسعدها أن ترى من آخر تقرير للأمين العام (S/2006/707) أن تنفيذ المعايير في كوسوفو، في ظل زعامة رئيس الوزراء تشيكو، مستمر في كل الميادين. لقد أصغيت باهتمام لما قاله المتكلمون في المجلس اليوم، وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنه أحرز تقدم ملموس في عدد من المسائل الأساسية المهمة للأقليات الطائفية في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، أوصي زملائي بقراءة المذكرة التي عممها رئيس الوزراء تشيكو في المجلس اليوم، والتي تعطي تفاصيل أكثر عما تم إنجازه.

أعتقد أننا جميعا نتفق أيضا على أن التقدم المحرز يجب أن يستمر ويجب أن يتسارع. ولا يسع المجتمع الدولي ولا المؤسسات المؤقتة التهاون أو اعتبار تنفيذ المعايير أمرا مسلما به. التقدم يجب أن يستمر والتواصل الدائب مع مجتمعات كوسوفو المحلية مطلوب لشرح أهمية التنفيذ المجدي للمعايير في كوسوفو وللحصول على مساندتها له. وذلك، في المقام الأول، شيء يقع على عاتق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة نفسها؛ وليس شيئا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله بدلا منها.

وكما يوضح الأمين العام في تقريره، مطلوب إبلاء اهتمام منهجي في كل الميادين إذا أريد الحفاظ على الزخم المبلغ عنه اليوم. ويتمثل جزء من دور المجلس في تشجيع كل الأطراف على العمل على بلوغ ذلك الهدف. لقد سعى فريق الاتصال إلى إكمال الجهود بأن حدد، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، ١٣ مجالا ذا أولوية للتنفيذ المبكر، وهي مجالات واضحة وقابلة للتنفيذ. وتشعر المملكة المتحدة بالطمأنينة من كون مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة قد أكملت تماما ستة منها وأن العمل في معظم المجالات المتبقية يسير حسب المقرر. لكن التنفيذ الجزئي لا يكفي. ونأمل ألا يدخر أي جهد لتنفيذ الأولويات المتبقية في الأسابيع المقبلة. وعلى وجه التحديد، نتطلع إلى انتهاء جمعية كوسوفو من اعتماد القوانين الخاصة باللغات والتراث الثقافي بأسرع وقت ممكن.

شعب كوسوفو ينتظره عدد من التحديات. ولقد استمعنا اليوم من السيدة رسكوفيتش – أيفيتش ومن الممثل الدائم الروسي عن أعمال العنف ضد صرب كوسوفو. وأود أن أوضح أن المملكة المتحدة تدين أعمال العنف تلك. إنها مرفوضة تماما، وإننا نتطلع إلى قيام سلطات بريشتينا بالقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم وبالمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لمنع تكرار تلك الاعتداءات. ولكن أود أن أوضح أيضا أن تلك الهجمات، وإن كانت أمرا مُنكرا، فهي في حد ذاتها لا تغير الوجهة التي تتجه إليها كوسوفو.

وقد لاحظت ضمن ما قاله السيد روكر أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وسعتا تواجدهما شمال إيبار. وهذا أمر مهم، ونحن نرحب بذلك الإسهام من جانبهما، وإن كان من المؤسف أنه كانت هناك حاجة إلى أن يفعلا ذلك. ونطلب من الأطراف كافة، بما في ذلك صرب كوسوفو، الامتناع عن إثارة التوتر أو زيادة حدته. ونأسف لأن الأحداث هناك قد استخدمت ذريعة لوقف الحوار. وأود أن أضم صوت المملكة المتحدة بقوة إلى صوت السيد روكر إذ قال إن الإدماج، لا العزلة، هو السبيل أمام طائفة صرب كوسوفو.

وفي هذا الصدد، أناشد بلغراد مرة أخرى أن تشجع التعاون بين صرب كوسوفو وسلطات بريشتينا. ففي جلسة المجلس الأخيرة لمناقشة مسألة كوسوفو، وجه عدد منا هذا النداء. ومن المؤسف أن يكون علينا أن نكرره اليوم. وفي ذهني، على وجه الخصوص، ذلك المرسوم الذي أصدره مركز التنسيق الصربي لتشجيع طوائف صرب كوسوفو على الانسحاب من المؤسسات الصحية والتعليمية، إذ يصعب فهم كيف يخدم ذلك مصالح تلك الطوائف. فهذا ليس في صالح مستقبل كوسوفو بكل تأكيد.

وكان من المفترض أن يتركز النقاش في هذه الجلسة على المعايير، إلا أن بعض المتكلمين تطرقوا إلى مسألة المركز. وبالتالي، أود أن أفعل نفس الشيء. إن عملية المعايير في كوسوفو ينبغي أن ينظر إليها في سياق دعم عملية تحديد المركز النهائي، التي يقودها مارتي أهتيساري حاليا. وأود أن أكرر كامل تأييد المملكة المتحدة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة ولنهجه إزاء عملية المركز. وأرى أنه مما يؤسف له مرة أخرى أن السيدة رسكوفيتش - إيفيتش في كل بيانها اليوم لم تذكر السيد أهتيساري أو العمل الذي يقوم به ولم تذكر أن من واجبنا جميعا أن نتعاون معه بكل قوة وبأقصى قدر ممكن.

وأود أن أكرر أن المملكة المتحدة تبقى ملتزمة التزاما راسخا بالمبادئ الواردة في بيان فريق الاتصال الوزاري بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك هدف التوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠٠٦، والمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال.

إن الاستقلال هو أحد الخيارات المطروحة على كوسوفو - وقد يقول البعض إنه الخيار الوحيد الذي سيحقق السلم والأمن الدائمين في المنطقة. وفي نفس الوقت، فإن على من يسعى إلى تلك النتيجة أن يعطي تأكيدات عملية للأقلية بأن كوسوفو متعددة الأعراق التي أشار إليها العديد من المتكلمين اليوم ستصبح واقعا ويمكن أن تحتل مكانها الملائم في أوروبا. ولن نألوا جهدا، في المملكة المتحدة، للعمل صوب تسوية توفر الأمن والاستقرار طويلي الأمد في منطقة البلقان إذ تسير في هذا الطريق. وطبيعة الحالة في البلقان تجعل منها عملية سياسية فريدة ومتميزة تتطلب حلولا فريدة ومتميزة بالضرورة.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى السيد يواكيم روكر على عرضه الوافي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئته بحرارة على تعيينه كممثل خاص جديد للأمين العام. إن كوسوفو قد وصلت الآن إلى منعطف حاسم، واستكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة يكتسي أهمية أكبر. واليابان تتطلع إلى قيادة السيد روكر وجهوده في هذا الصدد. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيدة ساندا رسكوفيتش - إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، على بيانها، وأرحب بوجود السيد تشيكو، رئيس وزراء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو في قاعة المجلس.

تحظى محادثات المركز بقدر كبير من الاهتمام في الوقت الحالي. وفي هذا الصدد، تود حكومة اليابان أن تعرب عن تأييدها المستمر لجهود السيد مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بعملية مركز كوسوفو في المستقبل. واليابان تسلم بأهمية ما يسمى بالنهج الذي ينطلق من القاعدة، الذي يتضمن جهودا لمعالجة المسائل غير المتصلة بالمركز النهائي. وهذا النهج سيسهم بالتأكيد في بناء الثقة بين الأطراف. ونؤيد تماما كذلك مبادرات فريق الاتصال لتعزيز عملية المركز. والتوصل إلى اتفاق لن يكون بالمهمة اليسيرة. ومع ذلك، فإننا ندعو مخلصين كل الأطراف المعنية إلى الدخول في العملية بطريقة مرنة وبناءة بغية التوصل إلى صيغة مقبولة للطرفين. ومن هذا المنطلق، نرحب على وجه الخصوص بعقد المحادثات المباشرة رفيعة المستوى في فيينا في

٢٤ تموز/يوليه، ونأمل أن تكون هذه نقطة الانطلاق للتعجيل بالعملية.

إن تنفيذ المعايير في كوسوفو يشكل تحديا يماثل مسألة المركز النهائي في الأهمية. ويشير التقرير الحالي للأمين العام (S/2006/707) إلى تحقيق تقدم ملموس في المجالات ذات الأولوية التي حددها فريق الاتصال في حزيران/يونيه من هذا العام. ونرحب بهذا التقدم، ونشجع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بقيادة رئيس الوزراء تشيكو على الاستمرار في جهودها الدؤوبة والنشطة صوب تنفيذ المعايير.

ومع ذلك، علينا أن نسلم بوجود قدر من القلق بالنسبة لتنفيذ المعايير. فبغض النظر عن البوادر الإيجابية في العديد من المعايير، توجد هوة في مستوى التنفيذ بين المعايير المختلفة. ومسألة التحقيق والفصل في القضايا المتصلة باضطرابات آذار/مارس ٢٠٠٤ هي مجرد مثال على المسائل التي ينبغي التعامل معها على الفور. وإننا نشدد على هذه النقطة لاعتقادنا بضرورة تحسين مصداقية النظام القضائي بغية إقامة مجتمع مستقر وديمقراطي يتسع للجميع.

وزيادة التواصل مع طوائف الأقلية من جانب زعماء كوسوفو أمر ضروري أيضا لتيسير عملية المركز. وتنفيذ المعايير شرط لا غنى عنه لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو. وبالتالي، هناك حاجة إلى التنفيذ المطرد، بغض النظر عن المركز النهائي.

وأود أيضا أن أذكر مسألة أخرى ذات صلة بالموضوع، إلا وهي مسألة مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. وحكومة اليابان تعرب عن قلقها إزاء وقف الاتصالات مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من جانب بلديات ثلاث في شمال كوسوفو. ونحث تلك البلديات على أن تستأنف اتصالاتها مع المؤسسات المؤقتة على الفور. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى قلقنا البالغ إزاء التدابير التي اتخذتها السلطات الصربية والتي تصرف صرب كوسوفو عن المشاركة في المؤسسات المؤقتة، ونؤيد تقرير الأمين العام في دعوته سلطات بلغراد إلى إزالة كل العقبات من هذا النوع.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف ملاحظة أخيرة. فحيث أن التوتر على أرض الواقع مستمر في التصاعد مع تقدم عملية المركز النهائي، أود أن أعرب عن رغبتنا المخلصة في أن يعيد كل زعماء صربيا وكوسوفو تأكيد إصرارهم على حل المسألة بالسبل السلمية وحدها، وأن يدعم كل سكان المنطقة تطوير عملية المركز في هدوء.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر السيد روكر على إحاطته الإعلامية. ونتمنى له كل توفيق في مهمته التي نعول عليها. وباسم وفدي، أود أيضا أن أرحب بمشاركة السيدة رسكوفيتش – إيفيتش، رئيسة مركز تنسيق جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، كما أرحب بحضور السيد تشيكو، رئيس وزراء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، في الجلسة هذه.

إن عملية تحديد المركز النهائي، التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، تمضي قدما. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى المشاورات الوشيكة مع السيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بعملية المركز النهائي، التي تؤيدها سلوفاكيا تأييدا كاملا. وفي هذا الصدد، ما زلنا نؤمن بأن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يبقى حيويا ومؤثرا بالنسبة للسلام والمستقبل المستقر في المنطقة.

وتعلن سلوفاكيا تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به، في وقت لاحق من هذه الجلسة، ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. لذا فإنني سأقتصر في ملاحظاتي على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، نشكر الأمين العام على تقييمه للحالة في كوسوفو، الوارد في آخر تقرير له. ونلاحظ مع الارتياح اشتراك الجانبين، على مستوى رفيع، في العملية السياسية التي تحدد مركز كوسوفو في المستقبل، ولكننا أيضا نشاطر الأمين العام خيبة أمله من عدم وجود أرضية مشتركة كافية في هذا الصدد. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الأطراف بإبداء مزيد من المرونة والسخاء، والدخول في محادثات بروح التراضي، وهذه مسؤولية تقع على عاتق كل الأطراف.

ثانيا، نلاحظ مع الارتياح الالتزام الذي أبداه رئيس الوزراء تشيكو وحكومة كوسوفو في معالجة المسألة الحاسمة المتعلقة بتنفيذ المعايير. ونشارك الأمين العام مناشدته بريشتينا أن تكفل الحفاظ على زخم تلك الجهود واستدامتها، ويحدونا الأمل في أن نرى في القريب العاجل النتائج الملموسة لتنفيذ التدابير التشريعية التي اعتمدتها جمعية كوسوفو. ونود التأكيد هنا على أن تنفيذ المعايير أساسي بنفس القدر في المنظور الأوروبي للإقليم. وفي هذا الصدد، يجب أن نتأكد من عدم وجود أية شبهة تنم عن وجود معايير مزدوجة. فذاك شرط أساسي للمصالحة الوطنية، وعامل محدد في الفترة التي تلي تحديد مركز كوسوفو مستقبلا. وبالتالي، فإننا أيضا ما زلنا نؤمن بأن تنفيذ المعايير سيظل يستحق من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومن المجلس إشرافا وانتباها شاملين، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات الـ ١٣ التي حددها فريق الاتصال في حزيران/يونيه.

ثالثا، نتشاطر الشواغل المشار إليها في التقرير بشأن الحالة في الجزء الشمالي من إقليم كوسوفو، وبخاصة تزايد عدد حوادث العنف التي تستهدف الناس والمواقع الدينية. ونعرب عن تأييدنا للأمين العام في إدانته القوية للعنف، وخصوصا للعنف ذي الطبيعة العرقية، ونناشد مؤسسات كوسوفو أن تعالج القضايا الأمنية باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. ولا يجوز التهاون في ظاهرة الإفلات من العقاب، ونكرر التأكيد هنا على ضرورة إجراء تحقيق شامل ودقيق، وتقديم جميع المذنبين للعدالة. وهذا عنصر مهم يسهم في تحقيق التعايش السلمي وبناء الثقة بين جميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو. ونعتقد أيضا أن من واجب المجتمع الدولي أن يبقي على وجوده في شمال كوسوفو بعد تحديد المركز، باعتباره جانبا حيويا من مسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وخصوصا من ينتمون إلى الأقلية الوطنية الصربية.

ونرحب بتوقيع الجانبين على البروتوكول المتعلق بعمليات العودة الطوعية المستدامة، ونلاحظ مع التقدير أثره الإيجابي الفوري الذي أسفر عن عودة أكثر من ٧٠ أسرة صربية. ومع ذلك، نوافق على الملاحظة الواردة في التقرير بأن عدد أفراد الأقليات العائدين إلى كوسوفو دون المستوى المطلوب، على الرغم من أن العدد هو الذي سيقاس به، من واقع الحياة، مشروع إنشاء كوسوفو المنشودة المتعددة الأعراق.

رابعا، نود أن نشارك غيرنا من المتكلمين في دعوة بلغراد إلى تشجيع اشتراك صرب كوسوفو في عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وكذلك انخراط صرب كوسوفو في الحياة السياسية هناك، حتى يكون لهم تأثير في العمليات التي ستحسم مستقبلهم. كما نطالب بلغراد وبريشتينا بأن تسمحا لصرب كوسوفو بممارسة حقوقهم على نحو يسهم في المناخ الإيجابي للعملية التفاوضية، وفي تثبيت استقرار المنطقة.

وفي هذا السياق، نود أن نشجع حكومة كوسوفو على مواصلة جهودها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لبناء ثقة الصرب في مؤسسات الحكومة. ذلك أن حالة صرب كوسوفو وثقتهم في مؤسسات كوسوفو ستشكلان عاملا

مهما للنجاح في بناء كوسوفو المتعددة الأعراق. ونتفق هنا مع السيد روكر على أنه سيتعين على الصرب والألبان أن يعيشوا معا بغض النظر عن الوضع النهائي لكوسوفو، وأن عليهم أن يتعلموا كيف يعيشون جنبا إلى جنب في مناخ من التسامح والسلام، ابتغاء دعم الاستقرار في المنطقة.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نكرر هنا أننا نؤيد ضرورة إيجاد تسوية دائمة ومستدامة لوضع كوسوفو في المستقبل. وما زلنا نؤمن بأهمية السعي إلى تسوية متوازنة وحل توفيقي من جانب بلغراد وبريشتينا على السواء، من خلال محادثات مباشرة وحوار يعكس الشواغل الموضوعية للأطراف المعنية كافة، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة.

وفي الختام، نود أن نثني على التعاون الممتاز بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. وفي هذا السياق أود أن أطمئنكم، سيدي، أن سلوفاكيا، بصفتها بلدا مساهما بقوات في قوة كوسوفو، مستعدة لمواصلة التزامها بالسلام وتثبيت الاستقرار وعمليات التكامل في منطقة البلقان.

السيد البدر (قطر): أود أن أرحب بالسيد يواكيم روكر، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لكوسوفو، وأتمنى له كل التوفيق في أداء مهامه، وأشكره على إعداد التقييم الفني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، المرفق بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود هنا أن نشيد بالعمل المتميز الذي قام به سلفه، السيد سورين جيسن – بترسن، أثناء أدائه لمهامه على مدى السنتين الماضيتين.

ولا بد لنا أيضا من الاعتراف بالدور الهام الذي تقوم به كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في العمل على دعم المؤسسات المؤقتة ومكافحة الجريمة، وتكييف هياكل تلك المؤسسات، مع نقل مزيد من الاختصاصات لها، استعدادا لتنفيذ تسوية سياسية في نهاية المطاف، وتنفيذا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد شهدت فترة الأشهر الماضية تسارعا في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو من ناحية، وفي المحادثات التي جرت بين بريشتينا وبلغراد من ناحية أخرى.

فالتقييم الفني للممثل الخاص للأمين العام للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، يشير إلى أن حكومة كوسوفو قد أعلنت تنفيذ أغلب الأولويات الثلاث عشرة التي حددها فريق الاتصال بشأن كوسوفو مؤخرا. وهذا يدل على إدراك لأهمية تنفيذ المعايير، بغض النظر عن الوضع السياسي الذي سيتم تحديده لمستقبل كوسوفو. ونأمل أن تواصل حكومة رئيس الوزراء، السيد تشيكو، الالتزام التام الذي تعهدت به نحو وضع المعايير على قائمة أولوياتها.

كما شهدت فترة الأشهر الماضية أيضا أول لقاء على أعلى المستويات بين الطرفين، حيث جرى في فيينا اجتماع بين رئيس ورئيس وزراء صربيا وبين رئيس وزراء كوسوفو، تلته ثلاث جولات إضافية من المحادثات المباشرة بين الطرفين. وقد بينت تلك اللقاءات – التي كان للسيد ماري أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام للوضع المستقبلي لكوسوفو دور في السعي إليها – استمرار وجود هوة بين رؤيتي الطرفين للوضع المستقبلي لكوسوفو. ولكنها، على الرغم من ذلك، تشكل خطوة هامة نحو الأمام في عملية التوصل إلى حل مستدام.

إن من شروط التوصل إلى حل مستدام لمستقبل كوسوفو، المشاركة الفاعلة لقادة ألبان وصرب كوسوفو في أجهزة الحكم وفي جميع فعاليات الدولة والمجتمع، إلى جانب

مشاركتهم في الحوار حتى يكتسب شرعية واستمرارية. وعلى الجانبين تشجيع هذه المشاركة والامتناع عن كل ما يعرقلها أو يثبطها.

إن مستقبل كوسوفو لن يكون مستقرا ومزدهرا بدون أن يكون مبنيا على ركيزة الاعتراف بتعدد الأعراق. ولهذا السبب، فإن الوفاق الوطني والمصالحة يمثلان عنصرا جوهريا لمستقبل كوسوفو متعددة الأعراق.

إن شعب كوسوفو وحكومته يتحملان مسؤولية ضمان أن تشعر جميع الطوائف بالأمن في حياتهم وعملهم وتنقلهم في كوسوفو. وقد بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا إلى كوسوفو حوالي ٧٧٠ شخصا في النصف الأول من هذا العام. وهو عدد غير كاف ويتطلب تشجيع عودة اللاجئين دعما ماليا بالإضافة إلى التقدم بالعملية السياسية.

من شروط التوصل إلى حل مستدام أيضا أن تبذل جميع الأطراف ما بوسعها للإبقاء على استقرار الحالة الأمنية، لمنع جميع أشكال العنف ذي الطابع العرقي الذي يستهدف الناس أو المواقع الدينية وتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأفعال إلى العدالة.

السيدة وولكات ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالممثل الخاص الجديد روكر في المجلس. ويسرنا أن السيد روكر عينه الأمين العام لقيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الأمم المتحدة) في هذا الوقت الحرج. قام السيد روكر بعمل مبعث إعجاب بوصفه رئيس الركن الرابع لبعثة الأمم المتحدة للنهوض على نحو خاص بخصخصة المشاريع التي كانت تمتلكها الدولة سابقا في كوسوفو. ونحن نتطلع قدما إلى دعم جهوده لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في بناء حكم ذاتي ذي مغزى في كوسوفو وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتطلع أيضا قدما إلى العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو المؤقتة في النهوض بالتقدم بشأن تنفيذ المعايير. وعلى الرغم من أن التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا (S/2006/707) يلاحظ التقدم في ذلك المجال، فإنه يجب القيام بالمزيد لجعل كوسوفو مكانا يمكن فيه لجميع الجماعات أن تعيش بحرية وأمان.

وبينما نثني على رئيس الوزراء تشيكو على إنجاز حكومته لبضعة معايير ذات أولوية لفريق الاتصال فإنه يجب تكثيف الجهود الجارية لإتمام تناول البنود المتبقية، مع إيلاء الاهتمام الخاص لسن قوانين مقبولة دوليا بشأن اللغات والتراث الثقافي وتنفيذ برنامج التأجير الشامل للمساكن تديره حاليا وكالة كوسوفو للممتلكات.

وندين إدانة قوية حادثة ٢٦ آب/أغسطس في شمال ميتروفيتشا التي أدت إلى إصابة بضعة مدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى رفض أي شكل من أشكال العنف وإلى ملاحظة أهمية تقديم الفرد أو الأفراد المسؤولين عن تلك الجريمة وحوادث عنيفة أخرى في كوسوفو إلى العدالة.

ونلاحظ أيضا بقلق التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في شمال كوسوفو وندعو جميع الأطراف إلى العمل مع توخي ضبط النفس وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة والرئيس اهتيساري في السعي إلى حلول للتوترات القائمة منذ وقت طويل في المنطقة. يجب على بلغراد أن تقوم أيضا بدورها في المساعدة على تحسين الحالة في كوسوفو. إن الحكومة في صربيا ينبغي لها على نحو خاص أن تتخذ خطوات فورية تؤيد المشاركة الصربية في كوسوفو في المؤسسات المحلية، وإعادة سجلات الإطار المساحي المأخوذة من كوسوفو وإلغاء الأمر التوجيهي لكثير من صرب كوسوفو بألا يقبلوا الرواتب من حكومة كوسوفو.

يواصـل المبعـوث الخـاص للأمـم المتحـدة مـارتي اهتيساري التمتع بتأييدنا الكامل، ونحن نتطلع قدما إلى إجراء مجلس الأمن لمشاورات مستقبلا مع المبعوث الخاص للأمين العام. ويتعين على كل من بريستينا وبلغراد أن تعززا تعاونهما مع الرئيس اهتيساري. بعد ثمانية أشهر من المفاوضات بشأن مسائل فنية، يجب على الطرفين أن يقبلا الآن حلولا توفيقية صعبة بشأن اللامركزية وحماية التراث الديني والثقافي وحقوق الجماعات.

وكما لاحظ فريق الاتصال في كانون الثاني/يناير ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق تسوية عن طريق المفاوضات خلال سنة ٢٠٠٦. والتأخر في حل مسألة مركز كوسوفو لا يعدو بالفائدة على أي طرف ويوجد مزيدا من الزعزعة. يجب على الطرفين أن يكونا واقعيين فيما يتعلق بنتيجة عملية المركز. يجب على كوسوفو أن تبقى متعددة الأعراق ويجب أن تكون التسوية مقبولة لدى شعب كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، لن تكون عودة لكوسوفو إلى الحالة التي سادت قبل ١٩٩٩، لن تقسم كوسوفو، ولن توحد كوسوفو مع أي بلد أو جزء من أي بلد آخر.

السيد ماكايات – سافوويس (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشارك في الشكر الموجه إلى السيد يواتشيم روكر على إحاطته الإعلامية. وفي نفس الوقت أود أن أطمئنه على تأييد وفد بلدي في القيام بواجباته الجديدة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. والتزامه وتجربته في العمل ضمن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يعززان شعورنا بأن مهمته الجديدة ستكون ناجحة، في وقت تدخل فيه المفاوضات بشأن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل مرحلة حرجة.

والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها قبل هنيهة، بالإضافة إلى التقرير المستفيض للأمين العام (S/2006/707)، تعطينا صورة أوضح للتطورات في الميدان.

وحضور السيدة ساندا راسكوفيتش – افيتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو، هنا أعطانا أيضا الشهادة القيمة فيما يتعلق بواقع الحالة على الأرض، ما يقدره وفد بلدي تقديرا كبيرا.

ونشاطر تحليل الأمين العام فيما يتعلق بالتقدم. ونرحب بذلك التقدم نظرا إلى أنه يبدو أنه يعكس الاستجابة التي كنا نحن جميعا نتوقعها فيما يتعلق بوجوه القلق الذي أعرب المجلس عنه تكرارا فيما يتعلق بالافتقار إلى التقدم في تنفيذ المعايير.

بعد جلستنا الأخيرة حول الحالة في كوسوفو بثلاثة أشهر فإن مناشدة المجلس للتنفيذ الفعال للمعايير يبدو أنها تحظى بإصغاء متزايد. ويبين تقرير الأمين العام أن سلطات كوسوفو، بقيادة رئيس الوزراء أجيم تشيكو، قد أبدت، على الرغم من بعض التحديات المتبقية، الالتزام الكبير في ذلك المجال. وسواء فيما يتعلق بإنجاز البنود الثلاثة عشر ذات الأولوية التي حددها فريق الاتصال في حزيران/يونيه الماضي، أو الأمن – على الرغم من أن ذلك لا يزال هشا – أو التعليم أو النقل أو عودة اللاجئين أو حقوق الأقليات، فإنه يجب علينا أن نقول إنه خلال الفترة التي يشملها التقرير، أكثر من أي وقت مضى، بذل جهد حقيقي في السعي إلى التوصل إلى حلول لمشاكل محددة واجهتها مختلف الجماعات.

ومن الطبيعي أنه يجب أن تواصل هذه الجهود. وذلك هو السبب في أننا ندعو جميع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو إلى مواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بالتحسينات اللازمة على أرض الواقع تفضي إلى التسوية المستدامة للحالة. هذه التحسينات ضرورية على نحو

خاص فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، المصالحة فيما بين مختلف السكان فيما يتعلق بالأمن واحترام التراث الثقافي والديني لكوسوفو وإقامة علاقات قائمة على الثقة والعلاقات البناءة فيما بين الأقليات.

ونناشد أيضا سلطات بلغراد تشجيع مشاركة الصربيين على نحو أفضل في كوسوفو في المؤسسات المؤقتة. ونعتقد أن العمل المنسجم للمؤسسات، بما في ذلك مشاركة كل شخص، هو الضمان الوحيد للتنفيذ الفعال للمعايير. لقد أكد كل شخص على أهمية وأثر ذلك في التسوية النهائية لمسألة كوسوفو.

يجدد وفد بلدي ذكر اقتناعه بأن بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق يخدم مصلحة جميع الجماعات يقدم أفضل الظروف لحل دائم ولاستقرار المنطقة. وتولي الكونغو أهمية كبيرة لتنفيذ هذه المعايير. ونعتقد أنها حاسمة في امتلاك شعب كوسوفو على نحو أفضل لمستقبله. ومهما كان التوجه في المستقبل فإنه سيساعد في تحسين الحياة اليومية لكل شخص وسيتضمن احتمال إدماج كوسوفو في أوروبا.

ومن الطبيعي أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم التأييد الكامل للعملية السياسية هنا، ولكن لا يزال الطرفان يقع على نحو رئيسي على عاتقهما أن يبديا الإرادة السياسية الضرورية التي هي السبيل الوحيد للنهوض بحل نهائي ودائم لهذا الصراع الذي دام وقتا طويلا. ولذلك نأمل في أن يسير الطرفان وفقا لهذه الخطوط، في هذه المرحلة الحاسمة التي تسترشد بالسيد مارتي اهتيساري.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود، مثل الآخرين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد روكر، على إحاطته الإعلامية البالغة الفائدة. ونرحب به في قيامه بواجباته الجديدة المنطوية على تحديات بالغة الأهمية ونتطلع قدما إلى العمل معه في هذا الوقت الحاسم فيما يتعلق بمستقبل كوسوفو. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لرئيسة مركز جمهورية صربيا للتنسيق لشؤون كوسوفو، السيدة ساندا راسكوفيتش -إيفيتش، على بيانها.

وأعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تبذل جهودا كبيرة للنهوض بتنفيذ المعايير منذ التقرير السابق. وتود الدانمرك أن تعرب عن ترحيبها للالتزام الذي أبدته الإدارة في بريستينا بإحراز تقدم. بيد أن هناك عددا من المجالات التي يلزم توجيه مزيد من الاهتمام إليها، وليس أقله ضمن مجالي سيادة القانون وحرية التنقل. والحوادث الأمنية، سواء كان الدافع إليها إثنيا أو لم يكن، تقوض المصالحة وتهدد إحراز التقدم.

ونرحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها المؤسسات المؤقتة للنهوض بأوضاع الأقليات في كوسوفو. غير أن من الواضح أيضا أن تلك الخطوات لا تؤدي تلقائيا إلى تحسين العلاقات بين الأغلبية والأقليات. ويلزم أن توجد قيادة المؤسسات المؤقتة الثقة فيما بين جميع طوائف كوسوفو. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتوعية وبإظهار استعداد حقيقي للقبول بحل وسط.

ويساورنا قلق شديد إزاء الخطوة التي اتخذتها بعض البلديات في شمال كوسوفو لإنهاء الاتصالات مع المؤسسات المؤقتة وإقامة هياكل موازية. ولن يؤدي التشجيع على عدم التعاون إلى تحقيق مصلحة أي شخص على أفضل وجه. ونحث بلغراد على تشجيع ممثلي صرب كوسوفو على المشاركة البناءة في المؤسسات المؤقتة في بريستينا، وليس أقلها الهيئات البلدية.

وكلنا نرغب في التوصل إلى حل مستدام لمستقبل كوسوفو. ولن يؤدي عدم التعاون والانعزالية والمواقف الجامدة إلى مستقبل أفضل. فالمرونة والحلول التوفيقية شرطان مسبقان للحل المستدام. وسيكون أول المستفيدين هم جميع أهل كوسوفو، بغض النظر عن فئاتهم العرقية، وسكان جمهورية صربيا، بل وسكان غربي البلقان بأسرهم. ومن ثم فإن التعاون والمشاركة يحققان مصلحة الجميع على أفضل وجه.

وينظر بلدي إلى كوسوفو باعتبارها إحدى المسائل الإقليمية الرئيسية. والدانمرك ثابتة على دعمها لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشرطة البعثة وقوة كوسوفو. ونتطلع إلى أن يتحقق لشعوب المنطقة مستقبل أكثر سلاما ورخاء هي جديرة به. وسيتطلب ذلك توثيق التعاون الإقليمي من أجل التكامل المشترك بين هذه البلدان الأوروبية بحق في المؤسسات الأوروبية الأطلسية، التي لها حق الانتماء إليها. غير أن المنطلقات الأوروبية الأطلسية تتوقف على تنفيذ المعايير وإيجاد تسوية مستدامة لمستقبل كوسوفو.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب باسم وفدي بالسيد يواقيم روكر، الممثل الخاص الجديد للأمين العام. وأرجو له التوفيق في جهوده في هذه المرحلة الشديدة الأهمية لمستقبل كوسوفو. ونؤكد له تعاوننا الكامل معه. كما نتوجه إليه بالشكر على التقرير الشامل الذي قدمه لنا من فوره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعن الأحداث في تلك المقاطعة.

ونود أيضا أن نشكر السيدة ساندا راسكوفيتش – إيفيتش، رئيسة مركز جمهورية صربيا للتنسيق لشؤون كوسوفو وميتوهيا، على بيانها. كما نرحب بوجود رئيس وزراء كوسوفو أغيم سيكو مرة أخرى بيننا في المجلس.

ونرى التقدم المحرز في العمليتين الجاريتين في الوقت الراهن في كوسوفو أمرا مشجعا. فعملية تحديد مستقبل كوسوفو، كما نعلم، تلقى مشاركة نشطة رفيعة المستوى من كلا الجانبين. غير أننا نسلم بأن النتائج حتى الآن محدودة فيما يتعلق بالأرضية المشتركة بين وفدي صربيا وكوسوفو. وكما يبين التقرير، تشمل المناقشات في سياق تلك العملية الحالة السياسية والمسائل التي تنبني عليها من قبيل المسائل المتعلقة بإقليم كوسوفو شمالي نهر إيبار.

ولا تزال حالات التوتر رغم ذلك قائمة في الشمال. ونأسف لحوادث العنف التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، ولوقف الاتصال مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من جانب بعض البلديات وتنظيمها هياكل أمنية بديلة. كما أن من دواعي أسفنا استمرار المخاوف وعدم الثقة بين الألبان والصرب فيما يتصل بتلك المسائل وغيرها. ولن يكون لأي اتفاق سياسي أو أي شيء آخر دوام في كوسوفو دون بناء ثقة حقيقية بين الطائفتين. ونرى أن مشاركة صرب كوسوفو في هياكل الإدارة أمر أساسي لزيادة انخراطهم في الحياة السياسية. وندعو بلغراد إلى التوقف عن تشجيعهم على عدم المشاركة.

أما في العملية الأخرى، فمن المطمئن أن نعلم أن العملية السياسية الجارية لها تأثير إيجابي على استعداد سلطات كوسوفو للوفاء بالمعايير وتحقيق نتائج في هذا الصدد، وتحديدا في إنجاز ٥ من الأولويات الـ ١٣ التي تم تحديدها. ويبرهن هذا على التزام قادة كوسوفو ومؤسساتها المؤقتة بتنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي.

ونحيط علما بالجهود التي يجري بذلها للتمكين من تنشيط عملية التنفيذ. ونشجع حكومة كوسوفو على العمل

بنشاط بالنسبة للمجالات الرئيسية المحددة في التقرير. وهي تشمل، من بين مجالات أخرى، تعزيز الاتصالات مع جميع الطوائف، وتعزيز المصالحة والثقة فيما بين الطوائف، وتوجيه الاهتمام اللازم للحالة الأمنية وسيادة القانون، وتقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف للعدالة. وبعبارة أخرى، باتخاذ تلك الخطوات، ينبغي أن تطمئن جميع الطوائف إلى وجود مكان لها في مستقبل كوسوفو بوصفها بلدا متعدد الأعراق، بغض النظر عن النتيجة النهائية للعملية.

وترى الأرجنتين أنه لا يمكن أن يوجد مستقبل تنعم فيه كوسوفو بالازدهار والسلام ما لم يُحترم تنوع السكان المقيمين فيها احتراما كاملا. وكما أكد فريق الاتصال بالفعل، سوف يتعين أن تكون نتيجة عملية تحديد الوضع في المستقبل مقبولة من غالبية السكان في كوسوفو. غير أنه سيتعين عليها في الوقت ذاته أن تحترم الأقليات وتحميها. ونحث الأطراف على أن ترقى خلال المباحثات بشأن الوضع إلى مستوى المهمة والمسؤولية التاريخية الواقعة على عاتقها، مُظهرة بذلك مرونة في مواقف كل منها، في سياق تسوده روح التوفيق الحقيقي.

وأخيرا، نحث المؤسسات المؤقتة على المثابرة في تنفيذ المعايير بقوة، بغية تحقيق الهدف المتمثل في إرساء الأسس لمجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو، يمكن لجميع الطوائف التي ترغب في الإقامة فيه أن تعيش في كرامة وأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليونان.

أرحب بوجود رئيسة مركز التنسيق لشؤون كوسوفو وميتوهيا، السيدة ساندا راسكوفيتش – إيفيتش. كما أود أن أشترك مع الآخرين في الترحيب بالسيد روكر، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، بيننا لأول مرة. وأتوجه إليه بالشكر على بيانه. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد سيكو، رئيس وزراء كوسوفو، ضمن أعضاء وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تضم اليونان صوتها إلى البيان الذي ستدلي به ممثلة فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأكتفي ببضع ملاحظات قصيرة.

إن تقرير الأمين العام يبين بوضوح أنه أثناء الشهور القليلة الماضية، واصلت السلطات المؤقتة جهودها لتحقيق التقدم في تنفيذ المعايير. وهناك الآن تقدم ملموس في بعض المجالات، وخاصة في عدد من الأولويات الثلاث عشرة التي حددها فريق الاتصال. وهذا تطور إيجابي نرحب به.

غير أننا نلاحظ، مرة أخرى، ضرورة بذل جهود إضافية لضمان تنفيذ الأولويات الثلاث عشرة كلها. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ باقي المعايير – تلك التي لا ترد في قائمة الأولويات الثلاث عشرة – يكتسي الأهمية ذاتها لإقامة كوسوفو متعددة الأعراق، ومستقرة، وديمقراطية.

ويساورنا القلق من الافتقار إلى التقدم في مجالات اللامركزية الأساسية، بالإضافة إلى مجالات حيوية وحساسة أخرى من قبيل العودة، والحوار، والتراث الثقافي والديني. ومن المؤسف، كما يذكر الأمين العام في تقريره، أن يكون قادة ألبان كوسوفو قد قللوا من اتصالاتهم الرفيعة المستوى مع طوائف الأقليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا تزال الحالة الأمنية غير مرضية إلى حد كبير. إننا نضم صوتنا لمن شجبوا الحادثة العنيفة التي وقعت في الشهر الماضي في كوسوفسكا متروفيتشا، ونجدد التأكيد على ضرورة إجراء تحقيق شامل بشأن كل هذه الحوادث ومحاكمة مرتكبيها. ونشجب كذلك تدنيس الكنائس الأرثوذكسية الصربية، الذي يقوض التقدم المحرز في إعادة بناء المواقع

الدينية التي تضررت خلال أحداث العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤.

لقد شددنا في مناسبات عديدة هنا على ضرورة المصالحة بوصفها شرطا لا غنى عنه لبناء مستقبل ملؤه السلم والأمن لجميع الطوائف في كوسوفو. لكن المصالحة تفترض مشاركة صرب كوسوفو وألبان كوسوفو على السواء. ولذلك نؤكد على ضرورة مساهمة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة، لأنها السبيل الوحيد لخدمة مصالحهم. ونناشد بلغراد مرة أخرى أن تتفضل وتشجع بدل أن تعيق مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة.

وفي ما يتعلق بالعملية السياسية الجارية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا، نجدد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام وعملية فيينا. ونردد ما عبر عنه الأمين العام من خيبة أمل لعدم التوصل إلى أرضية مشتركة بين موقفي الطرفين. ونؤيد دعوته لإظهار المزيد من المرونة والتحلي بروح الحلول التوفيقية. ولا نزال نؤمن بأن أفضل ما سنحققه من نتائج هو ما سنتوصل إليه عن طريق تسوية تفاوضية مقبولة للطرفين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة لنتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البَلَدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان لعضوية الاتحاد، تركيا وكرواتيا، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج، فضلا عن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا.

في مستهل كلمتي، أود الإعراب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد روكر، على عرضه الشامل والزاخر بالمعلومات، الذي بين التقدم المحرز في كوسوفو.

وأود الترحيب بالسيد روكر في منصبه الجديد بصفته ممثلا خاصا للأمين العام. إن خبرته الطويلة الأمد في إدارة العنصر الرابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعطيه فهما ممتازا للحالة على الأرض، وتمنحه بالتالي المؤهلات المطلوبة للنجاح في الاضطلاع بمهامه الجديدة. وأود التشديد على دعم الاتحاد الأوروبي القوي للسيد روكر في جهوده لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتحضير للانتقال من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تواجد دولي مستقبلا في كوسوفو بعد تسوية مسألة تحديد المركز. وسيقوم الممثل الخاص روكر بالتصدي للتحدي المزدوج المتمثل في مؤازرة المفاوضات بشأن تحديد المركز، والتحضير لفترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود كذلك أن أكرر تقديرنا للمثل الخاص السابق، سورن ينسن - بيترسن.

إننا نحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام بصورة بناءة وملتزمة. ونؤيد تأييدا كاملا وجهة نظر الأمين العام بشأن وجوب مشاركة بريشتينا وبلغراد بشكل بناء في مفاوضات تحديد المركز لتمكين المبعوث الخاص، مارتي أهتيساري، من إتمام العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا. وسيظل المبعوث الخاص يحظى بدعمنا الكامل، ونحن نرحب بما يبذله من جهود للتوصل إلى حل تفاوضي.

إن تسوية مسألة تحديد المركز ضرورية لضمان الاستقرار في منطقة غرب البلقان. ذلك أن الوضع الراهن لا يمكن استدامته ويجب استبداله بحل يوفر السلام والاستقرار

الـدائمين للمنطقـة، ويـشجع انـدماج كوسـوفو في أوروبـا. ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه الطويل الأمد تجاه كوسوفو.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد ما تبذله بعثة الأمم المتحدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، إلى جانـب مؤسـسات الحكـم الـذاتي المؤقتـة في كوسـوفو، لتحقيـق تقـدم ملمـوس في مجـال تنفيذ المعايير. وتنفيذ المتطلبات الأولوية أساسي لـضمان إقامـة كوسـوفو متعـددة الأعـراق، غـير أن مـن الأهميـة ألا نتجاهـل حقيقـة أن جميـع المعـايير تكتـسي أهميـة لمـستقبل كوسـوفو. ويرحـب الاتحـاد الأوروبي بالتقـدم المحـرز في مجـالات الأولويـة مـن قبيـل أداء المؤسـسات الديمقراطيـة، وسـيادة القـانون، بالإضافة إلى استدامة العودة وضمان حقوق الطوائف.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم مشجع، فمن الواضح أن التنفيذ النـاجح للمعـايير في كوسـوفو سيستلزم بـذل جميـع الأطراف مزيدا من الجهود. ومـن الـضروري كـذلك الإعـداد للانتقال التدريجي من عملية إصلاح ترتكز على معـايير الأمـم المتحدة، إلى عملية إصـلاح تـستند إلى متطلبـات الانـدماج في أوروبا. وقد بدأت العملية الانتقالية تلك بالفعل.

إن الـشراكة الأوروبيـة، والتقـارير المرحليـة الـسنوية، والحـوار الـسياسي والفـني المنـتظم الـذي تيـسره المفوضـية الأوروبية، أمور تساعد حكومة كوسوفو على تحديد مجـالات الأولويـة للإصـلاحات اللازمـة، للاقتـراب أكثـر مـن الاتحـاد الأوروبي.

لقد أدرجنـا فعـلا جـوهر معـايير كوسـوفو في شـراكتنا الأوروبية، ممـا سيمكن من إجـراء رصـد أفضل وتنفيـذ أيـسر. ونرحـب بخطة العمل للشراكة الأوروبية الـتي اعتمـدها حكومـة كوسوفو مؤخرا، والـتي تـستعرض إستراتيجية الحكومـة لتنفيـذ المعايير المدمجة. وبـالموازاة مـع عمليـة تحديـد المركـز، يجـب علـى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو التركيز على عمليـة الإصلاح الضرورية، تحضيرا لمستقبل كوسوفو في أوروبا.

ومما يثير القلق، كما ذكر الأمين العـام، أن الطوائـف العرقيـة لا تـشارك جميعهـا مـشاركة مجديـة في المؤسـسات المؤقتة. ونشاطر الأمين العـام قلقـه إزاء الحكـم في ذلـك الجـزء مـن أرض كوسـوفو الواقـع شمـال نهـر إيبـار. ونـشجع، مـرة أخرى، صرب كوسوفو على المشاركة في هياكـل الحكـم في كوسـوفو. وكمـا يـذكر الأمـين العـام، يبقـى امتنـاع صـرب كوسـوفو راهنـا عـن الاشتراك في مؤسسات كوسـوفو عائقـا أمـام تنفيـذ بعـض المعـايير. يجـب أن يـستفيد جميـع مـواطني كوسوفو من نفس مستوى الخدمات الاجتماعيـة والإداريـة. ويجـب تـشجيع الطائفـة الـصربية الـتي تعـيش في كوسـوفو، بشكل واضح وبهمة، على المشاركة في مؤسسات كوسـوفو، التي يمكنهم فيها أن يدافعوا بفعالية عن مصالحهم.

الاتحــاد الأوروبي يــدرك أن عمليــة تحديــد مركــز كوسوفو تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الـدولي، ولـه مـصلحة جوهريـة في التوصـل إلى نتيجـة إيجابيـة ومـستدامة. ونؤيـد جهـود المبعوث الخـاص أهتيساري لإشـراك بلغـراد وبريشتينا مـن خـلال محادثـات مباشـرة ومـشاورات بـين الخـبراء بـشأن مجـالات أساسـية مـن قبيـل اللامركزيـة، والتـراث الثقـافي، والمواقـع الدينيـة، بالإضـافة إلى المـسائل الاقتـصادية وحقـوق الأقليات.

ولا تـزال آراء الجـانبين متباينـة، ولكـن العمليـة حـتى الآن مفيــدة في توضــيح مواقفهمــا واستكــشاف الأســاس المـشترك الممكـن. والاتحـاد الأوروبي يؤيـد تأييـدا تامـا تلـك الجهـود ويـضطلع، مـن خـلال ممثلـه في عمليـة تحديـد مركـز كوسـوفو في المـستقبل ومـن خـلال المفوضـية، بـدور رائـد. كمـا رحـب الاتحـاد الأوروبي مـؤخرا بقـرار المضي قـدما نحـو إجـراء محادثـات سياسية مباشـرة بـشأن مـسألة المركـز وناشـد كـلا الجـانبين المـشاركة بـصورة بنـاءة في تلـك المرحلـة مـن المفاوضات.

ورهنا بتسوية مركز كوسوفو في المستقبل، من المخطط أن تشمل مشاركة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ثلاثة عناصر رئيسية هي: مساهمة الاتحاد الأوروبي في وجود مدني دولي محتمل في المستقبل، وعملية محتملة للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع في المجال الأوسع لسيادة القانون، ووجود للاتحاد الأوروبي يتصل بمنظور الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو.

وقطعت الاستعدادات شوطا طويلا في جميع هذه المجالات. وأنشئ بالفعل فريق للتخطيط تابع للاتحاد الأوروبي ونشر الفريق في كوسوفو لإجراء التحضيرات لنشر عملية محتملة للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع في مجالي الشرطة والعدالة، وهما مجالان حاسمان لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة. وتجري التحضيرات للدور المقبل للاتحاد الأوروبي في كوسوفو بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية لضمان اتباع نهج متماسك. وأعد الممثل السامي خافيير سولانا، بالتعاون مع مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، أولي رين، ثلاثة تقارير ثاقبة الرؤية عن الالتزام الأوروبي في المستقبل إزاء كوسوفو. وتشكل تلك التقارير أساسا للتخطيط في المستقبل.

ونؤمن بأنه ينبغي، بعد التوصل إلى تسوية والإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أن تصبح مؤسسات كوسوفو ذاتها مسؤولة عن إدارة شؤون كوسوفو بأكبر قدر ممكن. وينبغي أن تسند الملكية المحلية والمحاسبة الى كوسوفو. وينبغي أن تساعد المشاركة الدولية مؤسسات كوسوفو على تحمل المسؤولية الكاملة عن كوسوفو بمرور الوقت، على أساس معايير مرجعية صارمة للأداء والقدرات.

إن هدف الاتحاد الأوروبي يتمثل في ضمان أن تصبح كوسوفو شريكا يمكن التعويل عليه، يتقدم مع بقية المنطقة صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتحتاج كوسوفو، بشكل خاص، إلى الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات الحالية بشأن المركز. وكما بيّن الأمين العام في تقريره، يتمثل الأمر الحاسم في طمأنة جميع الطوائف على أنها ستجد مكانا في كوسوفو في المستقبل، بغض النظر عن مركز كوسوفو. وينبغي أن تضمن التسوية المقبلة حماية حقوق جميع الطوائف في كوسوفو وهويتها.

ونحن نناشد مع الأمين العام جميع الأطراف المعنية وقف الاتهامات المثيرة للاضطراب وانتهاج سلوك بناء بغية كفالة مستقبل مستدام لكوسوفو. كما أن على بلغراد أن تضطلع بدورها في تحقيق تلك الغايات. ولصربيا دور حاسم في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار منطقة غرب البلقان وإلى ضمان إدماجها على نحو سلس في الهياكل التعاونية للمنطقة الأوروبية الأطلسية.

وأود أن أشدد على أن التقدم الاقتصادي أمر أساسي لإنشاء كوسوفو متسامحة ومتعددة الأعراق وديمقراطية. وحتى الآن قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢,٦ بلايين يورو لكوسوفو للوفاء بالاحتياجات العاجلة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع وتطوير وتعزيز المؤسسات الجديدة لكوسوفو ودعم عمليات العودة وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل العنصر الرابع التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي ظل يساعد في حفز النشاط الاقتصادي في كوسوفو وفي إنشاء اقتصاد عصري منفتح السوق وجاذب للاستثمارات الأجنبية. كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة اقتصاد كوسوفو في المستقبل. والهدف هو تهيئة الظروف المستدامة للنمو الاقتصادي، فضلا عن جعل الأطر الإدارية أقرب إلى المعايير الأوروبية. وسيادة القانون وتحسين

الظروف الأمنية أمران حاسمان لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية في كوسوفو.

أخيرا، إن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو شارف مرحلة الانتهاء. ولا يمكن استمرار الانتقال السلس إلا إذا توفر التمويل اللازم في المجالات البالغة الأهمية. والاتحاد الأوروبي هو أكبر المانحين لكوسوفو، ونناشد المانحين الآخرين النظر على سبيل الأولية في طريقة يمكنهم بها تكثيف مساعدتهم لكوسوفو. ويُتوخى عقد مؤتمر دولي للمانحين بعد تسوية المركز. وسيلزم قطع التزام طويل الأجل من المجتمع الدولي للمانحين لضمان التوصل إلى تسوية دائمة وقابلة للاستمرار لمركز كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كريجانفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك زملائي الترحيب بكم، سيدي، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. كما أود أن أرحب بالسيدة ساندا رسكوفيتش – افيتش، رئيسية مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، وبالسيد عجيم شيكو، رئيس وزراء كوسوفو.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الهام (S/2006/707) عن الحالة في كوسوفو وأن أعرب عن تقديرنا للسيد يواكيم روكر، الذي عين حديثا ممثلا خاصا للأمين العام، على تقريره المفصل. ويود بلدي أن يؤكد على تأييده الكامل للممثل الخاص وأن يتمنى له كل النجاح في مهمته الدولية الهامة في هذا الوقت الحساس للغاية.

وأود أن أبرز عدة نقاط تحظى، في رأي وفدي، بأهمية حاسمة في سياق مناقشة اليوم. وحينما نطلع على التقرير الحالي للأمين العام، يمكننا أن نشهد بعض علامات التطورات الإيجابية التي حصلت في كوسوفو؛ وفي الوقت نفسه نحصل على صورة واضحة للعديد من المشاكل التي ما زال يتعين التصدي لها هناك. ونرحب بالتقدم المحرز في إصلاح وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي للإقليم وفي تسوية المسائل المتصلة بالطوائف، بالرغم من أن هناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة والحاسمة في التنفيذ الشامل للمعايير.

وإن مسائل العودة والمشاركة الواسعة لصرب كوسوفو في الحياة السياسية والمؤسسات على المستويين المحلي والمركزي وحماية حقوق الأقليات وحماية المواقع الدينية والثقافية الأرثوذكسية بوصفها مسائل تشكل شروطا أساسية للتوصل إلى تسوية ناجحة لمركز كوسوفو في المستقبل، ما زالت، للأسف، تتصدر جدول الأعمال. ونظرا للعملية السياسية المستمرة، نرى أن ما يثير القلق بشكل خاص هو أن الحوادث الأمنية، التي تؤثر بالدرجة الأولى على السكان الصرب للإقليم، ما زالت تقع. وبغية منع التدهور المحتمل للحالة، لا بد من تقديم المسؤولين عن تلك الحوادث للعدالة بشكل عاجل.

إن أوكرانيا، مع موافقتها على ضرورة إيلاء زخم جديد للعملية السياسية الجارية، ومع دعمها للجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية قابلة للبقاء ودائمة للحالة في كوسوفو، تناصر باستمرار تحقيق استقرار الحالة السياسة والاقتصادية والأمنية في كوسوفو على أساس قرارات مجلس الأمن الأساسية ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن المراعاة الكاملة لمبادئ القانون الدولي.

ونرحب بالمفاوضات المباشرة بين بلغراد وبريشتينا بشأن تحديد المركز السياسي لكوسوفو، التي تجرى تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، السيد اهتيساري، بالرغم من أن النتائج التي أحرزت حتى الآن ليست مقنعة كما كنا نتوقع في بداية العملية بأسرها. ومع ذلك، نقدر إحراز تقدم

بشأن المسائل التقنية، الأمر الذي يمكن أن يشكل أساسا جيدا لتسويات رئيسية بشأن المسائل الهامة الأخرى.

ونرى أن إجراء حوار فعال بين جميع الطوائف في كوسوفو وإشراك جميع أصحاب المصلحة يشكلان المخرج الوحيد، الذي يفضي إلى التوصل إلى تسوية توافقية وشاملة مقبولة لجميع الأطراف. ومن الواضح أن أي قرار بشأن مركز كوسوفو مستقبلا ينبغي أن يكفل تحقيق المزيد من تنفيذ المعايير الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق كل الجماعات العرقية في كوسوفو. وفي رأينا أنه ينبغي لذلك القرار أولاً وقبل كل شيء أن يعزز الأمن الإقليمي على المدى الطويل.

وترى أوكرانيا أنه، نظرا للوضع الهش في كوسوفو نفسها وفي المنطقة، ينبغي التعامل مع العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا من خلال التحلي بأقصى قدر من المسؤولية من جانب جميع الأطراف المعنية. وإن أي قرار مفروض، وأي تدابير متسرعة تتخذ بشكل انفرادي وتؤدي إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليا لدولة ديمقراطية في منطقة البلقان، سوف تنجم عنها زعزعة استقرار الحالة، وتشكّل سابقة خطيرة في أوروبا وفي العالم بأسره. ويساورنا القلق بصفة خاصة من مغبة اتخاذ نموذج كوسوفو كسيناريو للحركات الانفصالية في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية.

وللأسف الشديد، نشهد حاليا ظهور هذا السيناريو غير الحميد، في محاولات بعض الأنظمة بزعمها في ما بعد الحقبة السوفياتية لاستخدام التسوية في حالة كوسوفو كسابقة للمطالبة بالاستقلال. وعلى الرغم من الجهود المكثفة من جانب المجتمع الدولي لحل الصراعات المجمدة، من خلال احترام وحدة أراضي البلدان المعنية، تشكل إعلانات الاستفتاء على الاستقلال في منطقة ترانسدنيستريا في جمهورية مولدوفا، وفي جنوب أوسيتيا في جورجيا، من وجهة نظرنا، تهديدا وتحديا للاستقرار ولاستمرار عملية التسوية لتلك الصراعات.

وفي هذا السياق، من المهم، على نحو خاص، كفالة ألا يكون قرار مجلس الأمن، في نهاية المطاف، لتحديد المركز النهائي لكوسوفو حلا مفروضا، بل أن يتخذ على أساس الموافقة الصريحة للطرفين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألبانيا.

السيد نيريتاني (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يواكيم روكر. وخلال هذه المرحلة الانتقالية الحافلة بالتحديات، التي تمثل لحظة حرجة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يمثل التزامه وقدراته المثبتة ضمانة أكيدة ومؤشرا على استمرار عمل سلفه الناجح والقوي العزيمة. وستستمر حكومة ألبانيا في دعم جهوده لبلوغ الهدف المتمثل في إقامة كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن عميق امتناننا للممثل الخاص السابق، السيد سورين جيسين - بيترسن. كما نتقدم بالتقدير لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، على تفانيهم والتزامهم المستمرين إزاء كوسوفو. ونرحب بالجهود القيّمة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا في الميدان، مما يساعد على تحقيق عملية انتقالية متسقة.

كما أود أن أنوّه بوجود رئيس الوزراء، السيد تشيكو، معنا اليوم، وأن أرحب ترحيبا حارا بحضوره هذا الاجتماع. ونهنئه بقيادته المستمرة وإنجازاته التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن على اقتناع بأن

الحكومة، تحت قيادة السيد تشيكو، ستستمر في توفير الإدارة الفعالة لبناء كوسوفو التي تملك مقومات الاستمرار والمتعددة الأعراق والمزدهرة لجميع مواطنيها.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السيدة راسكوفيتش - إيفيتش، ممثلة الوفد الصربي.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2006/707) وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لتلك الوثيقة المتميزة بالواقعية والموضوعية. ونحن نشاطره تقييمه العام بأن الاتجاه الحالي في كوسوفو ما زال ينحو إلى تحقيق المزيد من التقدم والإنجازات الهامة. وكما أكد الأمين العام في الفقرة ١٢ من التقرير،

"وقد كان للعملية السياسية الجارية تأثيرها الملحوظ على التزام سلطات كوسوفو بتنفيذ المعايير، ونتائج هذا الالتزام. كما أظهرت المؤسسات المؤقتة قدرا أكبر من الاستعداد لتحمل المسؤولية، سواء عن شواغل الأقليات أو عن تحسين شؤون الحكم".

ويجب التأكيد على أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة ولم تتأثر سلبيا بالعملية الجارية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا. ونلاحظ مع الارتياح أن التقدم في تنفيذ المعايير استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى هذا اليوم، نتيجة لأولويات الحكومة والتزامها، تم الإبلاغ عن أن عددا لا بأس به من معايير الأولوية تم الوفاء به، بينما يسير تنفيذ المعايير المتبقية في الاتجاه الصحيح نحو الوفاء التام في إطار الجدول الزمني المحدد.

إن اعتماد حكومة كوسوفو مؤخرا خطة عمل الشراكة الأوروبية يأذن ببدء مرحلة جديدة. فهي تدرج المعايير باعتبارها متطلبات لمنظور كوسوفو الأوروبي على المدى الطويل. وتعكس الخطة رؤية الحكومة الواضحة لهذا المنظور بالنسبة لكوسوفو والتزامها بأن يظل التنفيذ الفعال للمعايير هدفا على رأس أولوياتها ومسؤولية هامة خلال وبعد تحديد المركز النهائي. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام، وعلى ثقة بأن حكومة رئيس الوزراء تشيكو سوف تحافظ على الزخم الإيجابي الذي حققته. إن تنفيذ المعايير، وبالأخص المعايير ذات الأولوية بالنسبة لفريق الاتصال، أمر أساسي لضمان قيام كوسوفو متعددة الأعراق وضمان مستقبل أفضل لجميع مواطنيها.

ومن المفهوم بصفة عامة، والمقبول على نطاق واسع، أن الهدف الرئيسي يبقى بناء كوسوفو متعددة أعراق. ومن الأمور الأساسية بنفس القدر أن يشارك صرب كوسوفو مشاركة كاملة في المؤسسات وفي الحياة العامة كأفضل وسيلة، وفي حقيقة الأمر باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي لديها مقومات الاستمرار، للتعبير عن شواغلهم المشروعة والترويج لها.

وينبغي لسلطات بلغراد أن تستجيب للسياسات المتسقة للمجتمع الدولي من خلال إزالة جميع العوائق أمام مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. وكما أكدت بحق الفقرة ٣١ من التقرير إن "عدم المشاركة من جانب سكان كوسوفو الصرب يضرّ بهم"، وكما أُكِّد في الفقرة ٩، فإن عدم المشاركة "يظل عقبة أمام الوفاء ببعض المعايير".

وفي نفس الوقت، نحن ندعو ألبان كوسوفو إلى مضاعفة جهودهم فيما يتعلق باحترام حرية وحقوق الأقليات وتعزيز تواصلهم مع جميع الطوائف. ونرى أن على الألبان والصرب معاً في كوسوفو أن يتركوا الماضي خلف ظهورهم وأن ينخرطوا في المصالحة، وفي تعزيز تعاونهم، والتطلع إلى الأمام نحو مستقبلهم المشترك.

إن حكومة ألبانيا تواصل دعمها للحوار بين ممثلي الألبان والصرب، وهي تدعو الجانبين إلى اتباع نهج واقعي.

ونحن سعداء بالمحادثات الثنائية الجارية في فيينا بشأن المسائل المتعلقة بالمركز مستقبلا والمسائل الأساسية الأخرى، بما فيها إضفاء طابع اللامركزية، وحقوق الأقليات والتراث الديني والثقافي. ونشجع كلا الجانبين على مواصلة الحوار، وعلى التعاون الجدي والبناء مع السيد أهتيساري وفريقه.

إن العملية السياسية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو ما زالت مستمرة، وهي تقترب من مرحلتها النهائية. وفي هذا المنعطف الحرج، يمثل تماسك المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة أمراً بالغ الأهمية ولا غنى عنه. وستواصل ألبانيا الاضطلاع بدور نشط واتباع نهج بنّاء. وما زلنا نرى أنه ينبغي لعملية المركز المستقبلي أن تسير على نحو مستمر وعاجل نحو اتخاذ قرار حاسم قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وكما تؤكد المبادئ التوجيهية بوضوح، لا يمكن للعملية بعد أن بدأت أن توقف. وأي تأخير إضافي سيطيل مرحلة عدم الاستقرار وعدم اليقين، ولن يكون لصالح كوسوفو أو صربيا أو المنطقة المحيطة.

وما زلنا نشارك في الدعم الدولي للسيد أهتيساري وفريقه. ونؤكد من جديد دعمنا للمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال المتمثلة في عدم جواز تغيير الحدود، أو تقسيم كوسوفو، أو اتحادها مع أي بلد آخر أو مع جزء من بلد آخر. ونؤيد إيجاد حل واقعي، يستند بالكامل إلى حقائق هذه القضية الفريدة، حلٍ يقوم على الاستقرار وتعدد الأعراق، ويحترم الإرادة الواضحة للغالبية الساحقة من شعب كوسوفو ويكون مقبولا لديه. ومن شأن هذه النتيجة الإسهام في استقرار وأمن كوسوفو والمنطقة ككل، والانسجام مع روح واتجاه التعاون الإقليمي.

إننا نشدد على اقتناعنا الراسخ بأن أكثر الحلول واقعية وعدلا لمسألة المركز المستقبلي ينبغي أن يكون الاستقلال، مع وجود مدني وأمني للمجتمع الدولي يستمر لفترة من الزمن. ونعني بذلك استقلالاً يضمن الحقوق والتراث الديني والثقافي لجميع الأقليات الأخرى، ويؤدي إلى مجتمع يعيش فيه جميع سكان كوسوفو بكرامة ورخاء وبدون خوف. ومن دواعي تشجيعنا أن قيادة كوسوفو، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والمؤسسات ذات الصلة، والجمهور الأوسع، يظهرون تناغما سياسيا واجتماعيا، ووحدة آخذة في التعزز، وتعاونا مع المجتمع الدولي بغية بناء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية، ومندمجة في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

نحن على ثقة بأن الاستقلال سيفضي إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمن لكوسوفو والمنطقة بأسرها، وسيكفلهما، وسيساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الطوائف يمكن استدامته هناك، وسيمهد الطريق أمام تحقق المنظور الأوروبي لكوسوفو. وألبانيا تشاطر الرأي الأوسع بأن الوجود الدولي العسكري والمدني في كوسوفو، حتى بعد تقرير المركز، سيكون جوهريا لنجاح كل تلك المساعي.

ختاما، اسمحوا لي أن أطمئن المجلس بأن الحكومة الألبانية ستواصل تقديم نهجها البناء بالاضطلاع بدور نشيط مساعد ميسر في المنطقة، خاصة بالنسبة إلى هذه المسألة المحددة. وإن المجتمع الدولي والفريق التفاوضي للسيد أهتيساري سيجدان في ألبانيا شريكا يعول عليه في كل مراحل العملية المقبلة وفيما بعدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلبت رئيسة مركز تنسيق جمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا الإدلاء ببيان آخر. وأعطي سعادة السيدة رسكوفيتش – أيفيتش الكلمة.

السيدة رسكوفيتش – أيفيتش (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشكر الجميع على البيانات التي أدلوا بها وأن أقول للسيد روكر أن مركز

التنسيق لشؤون كوسوفو وميتوهيا مستعد للتعاون مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام.

أود أن أشير إلى البيان الذي أدلت به باسم الاتحاد الأوروبي سعادة السيدة كرستي لنتونن. إن صربيا ترحب ترحيبا حماسيا بأهداف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بكوسوفو وميتوهيا، فضلا عن المساهمات التي وعد الاتحاد بتقديمها لوجود مدني دولي محتمل في المستقبل. نحن، بالطبع، ملتزمون بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي حينما يحين الوقت، بما في ذلك أثناء المرحلة التحضيرية.

اسمحوا لي أن أقول إنه توجد أشياء كثيرة يمكن أن نتعاون بشأنها، وفي مقدمتها مسألة العودة. وإن كان بيان الاتحاد الأوروبي قد ذكر أنه أحرز تقدم بشأن عودة اللاجئين، اسمحوا لي أن أقول إنني لا أتفق مع ذلك الآن وإنه يوجد الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه بالنسبة إلى هذه المسألة.

شيء آخر جرى التطرق إليه هنا هو مسألة التقدم في بسط حكم القانون. من وجهة نظر صربية، يوجد تصور شائع بوجود ثقافة من الإفلات من العقاب في كوسوفو. وهذا التصور يستند إلى بيانات واقعية. على سبيل المثال، من ١٩٩٩ وحتى اليوم قتل ٩٣١ فردا من الصرب أو من غير الألبان. وتلك الأعمال الغادرة لم توجه بشأنها لائحة الاتهام إلى أي أحد ولم تتم إحالة أحد إلى المحكمة عنها. لكننا نؤمن بأن الأشياء تتغير نحو الأحسن، وأننا سنتعاون بشأن أشياء كثيرة، مثل الأمن الإقليمي وعودة اللاجئين.

أود أن أقول بضع كلمات عن أسباب امتناع الطائفة الصربية عن المشاركة في الحكومة المحلية وفي المؤسسات المؤقتة. في عام ٢٠٠٢، أجريت انتخابات محلية، ويوجد في خمس بلديات ممثلون على المستوى المحلي. وفي عام ٢٠٠٤ أجريت انتخابات لبرلمان كوسوفو. وقد قاطع صرب كوسوفو تلك الانتخابات؛ ولم يذهب إلى مراكز الاقتراع سوى ٨١١ شخصا أدلوا بأصواتهم. وهكذا لدينا الآن ممثلون عن الصرب مدعومون بنسبة ٠,٣ في المائة فقط من مجموع الناخبين. مجموع الناخبين هو ١٤٠ ٠٠٠ ناخب من الصرب وغير الألبان في منطقة كوسوفو وميتوهيا و ٢٣٠ ٠٠٠ شخصا يقيمون خارج الحدود الإدارية وأصبحوا مشردين في الداخل في صربيا. ما نريد أن يكون لدينا كصرب – لا كبلغراد وإنما كصرب – هو ممثلون قانونيون شرعيون. وأعتقد أن المجلس سيتفق معي على أن تأييد ٠,٣ في المائة من مجموع الناخبين ليس تمثيلا صربيا شرعيا وقانونيا. ونعتقد – ويعتقد الصرب – أن هذه ليست نهاية القصة.

مفتاح الكثير من المسائل المتعلقة بالصرب في المنطقة هو: اللامركزية. لو كانت اللامركزية قائمة – ولا أقول مطبقة، وإنما متفقا عليها – فحينئذ يمكن أن نجري انتخابات. الانتخابات يمكن تنظيمها بسرعة بعد ذلك. وستحدث عملية من القاعدة إلى الأعلى: أولا، ممثلون على صعيد المجتمع المحلي، ثم، في المستقبل، الإدارة اللامركزية للبلديات، ثم، ممثلون في برلمان كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روكر للرد على التعقيبات المدلى بها.

السيد روكر (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر كل الحاضرين حول الطاولة على مشاعر التشجيع والترحيب وعبارات المساندة لبعثتي. وأشعر بالامتنان أيضا للبيانات التي سلطت الأضواء على المواضيع الكثيرة التي تتسم بالأهمية لبعثتنا. أود أن أعقب بإيجاز على قلة قليلة منها: السيدة ساودا رسكوفيتش – أيفيتش أشارت للتو إلى امتناع صرب كوسوفو عن المشاركة في المؤسسات؛ حرية التنقل، التي

تطرق إليها عدد من المتكلمين؛ عودة اللاجئين؛ وأخيرا، الجريمة التي كثرت الإشارة إليها في البيانات.

فيما يتعلق بامتناع صرب كوسوفو عن المشاركة في الانتخابات السابقة، لدينا انطباع في كوسوفو بأن هذا حضت عليه بلغراد، أو على الأقل لم توقفه. وأعتقد أن على الحكومة الصربية أن تتجنب إشاعة أي تصور بأنها تخلق نفس الظروف التي تشجبها من حيث الاندماج السياسي والمشاركة الاقتصادية من قبل صرب كوسوفو، وهو أمر تكرر القول بأنه مرغوب فيه.

بالنسبة إلى حرية التنقل، التي تطرق إليها عدة متكلمين، أعتقد أننا شهدنا تحسنا مطردا سواء على صعيد الواقع أو في التصور. وأحدث تقرير لمديرية شرطة كوسوفو عن تقييم حرية التنقل يفيد بأن ٩٣ في المائة من سكان كوسوفو - بما في ذلك، بالطبع، كل الطوائف - يسافرون إلى خارج قراهم، وأن ٩٤ في المائة منهم يشعرون بالأمان أثناء قيامهم بذلك. والتصورات عن الأمن وحرية التنقل، خاصة لطائفة صرب كوسوفو في جنوب متروفيتشا وطائفة ألبان كوسوفو شمال متروفيتشا، تظل تتعرض للتقويض بسبب أعمال الترهيب وبالإشاعات. ذلك بالطبع يعود إلى البث المتكرر للبيانات الصادرة عن كبار المسؤولين الصرب بأن صرب كوسوفو لا يشعرون بالأمان ولا يتمتعون بحرية التنقل. وهذا يسبب تفاقم تلك التصورات ويترك آثارا نفسية ضارة جدا. مرة أخرى، أعتقد أنه يجب تفادي كل ما يؤدي إلى التصور بأن شيئا ما قد افتعل، لا لشيء إلا لشجبه في المرحلة التالية.

بالنسبة إلى عودة اللاجئين، إنني ممتن جدا للتشجيع من الإشارة إلى ما أبرمناه مع بلغراد مؤخرا. نعم، جرى التوقيع على البروتوكول المعني بالعائدين على نحو طوعي ومستدام بين المؤسسات المؤقتة وحكومة صربيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأعاد التأكيد أيضا على التزام بريستينا وبلغراد بتكثيف عملية العودة التي هي حاسمة. والأهم أنه أدى بسبعين أسرة بالموافقة على العودة إلى شريبسكي بابوش بتوقيع كل على اتفاق. يتعين علينا القيام بالمزيد في هذا الصدد. وأتفق تماما مع كل ما قيل.

والأسباب في قلة العائدين كثيرة طبعا. وهي تشمل انعدام فرص العمل، والاقتصاد، وعدم وضوح المركز، وكلها تؤدي دورا. ولكننا ملتزمون تماما بذلك.

وأنتقل الآن إلى مسألة الجريمة. نرفض رفضا قاطعا اتهامات بلغراد بأننا نتعامى عن الجريمة المدفوعة عرقيا في كوسوفو. وفي الحقيقة أننا نوجه الشرطة على نحو محدد إلى رصد أي جريمة يمكن أن تكون مدفوعة بدوافع عرقية وإلى إعطائها الأولوية. ونستعمل مختصر ''ب م ي'' - الجريمة التي يمكن أن تكون بدوافع عرقية - وتلك مرصودة عن كثب. وتسجيلا للحقيقة نقول إن الجرائم التي يمكن أن تكون بدوافع عرقية في كوسوفو تنخفض على نحو كبير. وهناك أيضا اتجاه صوب نفس الأعداد المطلقة لألبان من كوسوفو وصربيين من كوسوفو لحق بهم الضرر.

وبينما توجد بعض الجرائم في كوسوفو مدفوعة بدوافع عرقية فإن الأغلبية الكبيرة ليست كذلك، ومما يفتقر إلى المسؤولية إضفاء الطابع السياسي على كل حادثة أمنية بوصفها بأنها مدفوعة بدوافع عرقية قبل التحقيق في الحقائق. ثمة كثير من الأمثلة التي لن أسوقها لكم ولكن يمكنني أن أعطيها لكم في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بحادثة القنبلة التي حدثت مؤخرا في ميتروفيتشا فإننا نحقق فيها بنشاط. وجرى اعتقال واحد، ولا تزال التحقيقات جارية. وأيضا، فيما يتعلق بمتابعة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، التي ذكرها بضعة وفود، تمت بنجاح

مقاضاة وإدانة ٢٤٣ شخصا على جرائم وجرائم صغيرة فيما يتعلق بحوادث الشغب في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أمر القاضي الدولي في مرحلة ما قبل المحاكمة باحتجاز أربعة متهمين يشتبه في كونهم ضالعين في إضرام النار في مبان كثيرة مما أدى إلى انهيارها في فوشي كوسوفي/كوسوفو بولي خلال أعمال الشغب. ومن المتوقع أن يلي ذلك اعتقالات أخرى مع استمرار التحقيقات. والاعتقالات الأخيرة تلك تمثل تقدماً لا بأس به في المتابعة، وهذا لا يرد في التقرير المعروض على أعضاء المجلس.

أما عن الحالات الفردية الوارد ذكرها، فمن المؤسف للغاية أن نرى المزاعم التي وردت في مراسلات رسمية من بلغراد، بعد أن استجبنا وأوضحنا الحقائق على النحو الواجب، وهي تستخدم مرة أخرى في صيغتها الأصلية في بيانات عامة. واليوم، شهدنا مثالاً على تلك الظاهرة في قاعة المجلس. ولا أنوي مناقشة الأرقام أو الخوض في حالات فردية مع ممثل الصرب.

إن موقفنا القائم على الحقائق بشأن الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير يرد بوضوح في التقييم التقني المرفق بتقرير الأمين العام. فهذا التقييم نتاج آلية جيدة لجمع البيانات ومقارنتها وتقييمها بشكل منظم بمشاركة وكالات متعددة وعلى مختلف المستويات، بما في ذلك، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة، ممثلو فريق الاتصال في بريشتينا الذين شاركوا بكثافة عالية في فحص التقارير عن معايير التنفيذ. وهذا، بعبارة أخرى، يوفر مستوى عال من المصداقية.

وأود أن أشكر المجلس مرة أخرى على إتاحته الفرصة لنا لتقديم هذا التقرير اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد روكر على التوضيحات التي وفرها لنا للتو.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.